أثـــر ضريبـــة المبيعـــات

علـــى توزيـــع الدخـــل فـــى مصـــر

دكتور

أحمد عبد الرحيم عبد الرحيم أحمد

كلية التجارة ببنها - جامعة الزقازيق

مقدمة :

يشير توزيع الدخل إلى الأنصبة المختلفة التى تخصص لكل فرد فى المجتمع ولكل طبقة من طبقاته من هذا الدخل[١].وقد درج الإقتصاديون عادة على التمييز بين التوزيع الشخصى للدخل والتوزيع الوظيفى له[٢]. ويقصد بالتوزيع الشخصى للدخل توزيع الدخل بين الطبقات أو الشرائح الإجتماعية والذى يوضح الدخول النسبية لمختلف تلك الطبقات الاجتماعية[٣]. أما التوزيع الوظيفى للدخل فيقصد به كيفية توزيع الدخل- القيمة المضافة المولدة محليا- على عناصر الإنتاج التى إشتركت فى النشاط الاقتصادى سواء بتقسيمه إلى الأجور والريع والفوائد والأرباح أو بتقسيمه إلى عائد العمل و عوائد حقوق التملك[٤]. وعليه، ففى حين يشير التوزيع الوظيفى للدخل إلى الأنصبة التى يحصل عليها كل عنصر من عناصر الإنتاج، فإن التوزيع الشخصى للدخل يشير إلى أنصبة الأفراد من الدخل بغض النظر عن تنوع وظائفهم أو تعددها[٥]. وبصفة عامة يستخدم كل من التوزيعين الشخصى والوظيفى للدخل لمعرفة مدى وجود تفاوت بين كل دولة وأخرى ، وبين الريف والحضر داخل نفس الدولة ، وداخل كل من الريف والحضر، ثم التفاوت بين أقاليم الدولة[٦]. ومما تقدم يتبين أن نسبة توزيع الدخل المحلى الإجمالى بين الأجور وعوائد التملك- يعد مؤشراً يمكن به الإستدلال لقياس درجة العدالة أو التفاوت فى توزيع الدخل فى المجتمع ولو بصورة تقريبية، حيث أن حدوث تغير فى النسبة لصالح الأجور يمكن إعتباره مؤشرا لزيادة درجة العدالة فى التوزيع والعكس صحيح[٧].

ويقصد بظاهرة التفاوت فى توزيع الدخل عدم المساواة فى دخول مفردات مجتمع ما سواء قسمت تلك المفردات إلى قطاعات إجتماعية أو قطاعات إقتصادية أو عناصر إنتاجية أو أنشطة إنتاجية مختلفة... وتجدر الإشارة إلى أن التفاوت فى التوزيع موجود فى أى مجتمع أو أى نظام إقتصادى ولكن مدى التفاوت هو الذى يختلف من مجتمع لأخر[٨]. ويمكن إرجاع التفاوت فى توزيع الدخل إلى مجموعة من الأسباب الإقتصادية ومجموعة أخرى من الأسباب العقائدية ومجموعة ثالثة من الأسباب السياسية [٩]. ومن البديهى أنه كلما قلت درجة التفاوت فى توزيع الدخل كلما زادت درجة العدالة فى التوزيع والعكس صحيح.

وقد شهدت الفترة السابقة لثورة يوليو ١٩٥٢ فى مصر تفاوتاً شاسعاً فى توزيع الدخل والثروة، حيث تركزت الثروة فى أيدى فئة قليلة من الشعب المصرى[١٠]. وكان رد فعل الثورة مع بدايتها حاسماً فى هذا المجال، حيث أعلنت مبادئها الخاصة بالقضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال على الحكم[١١]. وأعقب ذلك سلسلة من الإجراءات لوضع تلك المبادئ موضع التنفيذ، وتبلورت هذه المبادئ فى ميثاق العمل الوطنى الذى نص على إعادة توزيع الدخل[١٢]. وقد أتبع ذلك محاولات التنمية الاقتصادية من خلال المجلس الدائم للإنتاج القومى وحرب ١٩٥٦ والتمصير وتجربة الوحدة مع سوريا ثم نكسة الانفصال ثم قرارات يوليو الخاصة بالتأمين. ولوضع تلك السياسات موضع التنفيذ قامت الدولة بعدد من الإجراءات بهدف إعادة توزيع الدخل لصالح الطبقات المحدودة الدخل.

وفى إستطلاع لملامح العلاقة بين توزيع الدخل والتنمية فى مصر نجد أن الفترة (١٩٦٠/٥٩-١٩٦٦/٦٥) قد شهدت إقترانا إيجابيا بين التوزيع والتنمية متمثلا فى إرتفاع درجة التنمية خاصة بالنسبة لمفهومها الضيق مع إرتفاع درجة العدالة فى توزيع الدخل نتيجة لانخفاض درجة التفاوت فى التوزيع، وإن كان ذلك لا ينفى التفاوت بين الريف والحضر أو بين القطاعات أو الأقاليم[١٣]. وبالنسبة للنظام الضريبى خلال هذه الفترة فلقد كان قاصراً فيما يتعلق بالقدرة على إعادة توزيع الدخل أو الفاعلية فى حفز النمو لأنه كان يعتمد على الضرائب غير المباشرة والتى كان يقع عبؤها الأكبر على ذوى الدخل المنخفض، ومن ناحية أخرى فإن قدرة هذا النظام الضريبى على تحفيز الإنتاج ضعيفة لأنه كان يقع بصورة أكبر على الدخل الناتج من العمل. وخلال الفترة (١٩٦٧-١٩٧٣) حدث تغايراً فى نمط العلاقة بين التنمية وتوزيع الدخل، فمع هبوط درجة التنمية بمفهومها الضيق والشامل إنخفضت درجة العدالة فى التوزيع، وبالتالى ظل التفاوت قائماً بين الريف والحضر[١٤]. وخلال هذه الفترة إستمر النظام الضريبى معتمداً على الضرائب غير المباشرة وبلغ نحو ٧٠٪ فى المتوسط من إجمالى الضرائب، وبلغت الضرائب نحو ١٥٪ من الناتج القومى الإجمالى[١٥]. وخلال الفترة(١٩٧٤-١٩٨٢/٨١) أخذت العلاقة بين التنمية وتوزيع الدخل شكلاً مغايراً للفترتين السابقتين، ففى الوقت الذى تحسن فيه وضع التنمية خاصة بالنسبة لمفهومها الضيق نجد تدهوراً فى أحوال التوزيع[١٦] وشهدت هذه الفترة صدور قانون ضريبى جديد تضمن مجموعة تعديلات بسيطة ولكنه ظل

منحازاً للضرائب غير المباشرة ، ومن ثم فقد أعتبر أن الإستهلاك أساس الضريبة وليس الدخل. ثم جاءت الفترة(١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) بشكل يجمع بين تدنى فى جانب التنمية وتحسن نسبى فى جانب توزيع الدخل على مستوى الريف والحضر والمستوى الكلى[١٧]. وفيما بين ١٩٨٢/٨١و١٩٩١/٩٠ إزداد الفقر فى مصر، حيث زادت نسبة الأسر الفقيرة إلى إجمالى الأسر من ٣٠,٤٪ إلى ٣٥,٩٪ فى قطاع الحضر ومن ٢٩,٧٪ إلى ٥٤,٥٪ فى قطاع الريف خلال الفترة المذكورة[١٨]. وتدهور توزيع الدخل فى مصر فيما بين العامين حيث إرتفع معامل جينى من ٠,٣٢ فى ١٩٨٢/٨١ إلى ٠,٣٨ فى ١٩٩١/٩٠ فى قطاع الحضر ومن ٠,٢٩ فى ١٩٨٢/٨١ إلى ٠,٣٢ فى ١٩٩١/٩٠ فى قطاع الريف[١٩]. واتسمت هذه الفترة بالقصور فى السياسة الضريبية والعجز فى الجهاز الضريبى فيما يتعلق باقتطاع حق الدولة من ناحية، وفى إستخدام السياسة المالية لإعادة توزيع الدخل بما يرفع من درجة العدالة أو يخفض من درجة التفاوت فى توزيع الدخل.

وتجاه قضية توزيع الدخول فى الدول النامية- ومن بينها مصر- فإن هناك من يرى أن تحقيق عدالة التوزيع يتم من خلال سياسات الأجل القصير و سياسات الأجل الطويل، ومن بين سياسات الأجل القصير تكون السياسة المالية للدولة[٢٠].وفى مصر كما فى غيرها من البلدان ينُظر إلى الضرائب ليس فقط كأدوات مجمعة لإيرادات الموازنة العامة ، بل أيضا كسلاح رئيسى للمساهمة فى تحقيق توزيع للدخل مرغوب فيه إجتماعياً[٢١]. لقد كان تطور الهيكل الضريبى فى مصر نتاجاً لظروف تاريخية معينة ومحصلة لتشريعات متعاقبة، فقد ظل الهيكل الضريبى السائد منذ عام ١٩٥٢ يعكس مزيجاً من النظم والتشريعات الموروثة منذ بدء التشريع الضريبى فى الثلاثينيات، وقد أجريت عليه بعض التعديلات التى إستهدفت من العدالة فى توزيع الأعباء الضريبية وتنشيط دور النظام الضريبى كأداة لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية. وخلال الفترة(١٩٦٧-١٩٨٧) وكمتوسط سنوى أُعيد توزيع ما يقرب من ٢١٪ من الدخل المحلى الإجمالى لمصر عن طريق الضرائب[٢٢]. وفى دراسة للأعوام ١٩٥٩/٥٨، ١٩٦٥/٦٤، ١٩٧٥/٧٤ لتقدير أثر الضرائب على توزيع الدخل فى مصر فى تلك الأعوام والى أى مدى أسهمت فى نقل منحنى لورنز بالقرب أو بالبعد عن خط العدالة المطلقة، فقد تم التوصل إلى نتيجة مؤداها أن هناك ميل عام نحو مزيد من العدالة فى عام ١٩٧٥/٧٤ مقارنة بعامى ١٩٦٥/٦٤

و١٩٥٩/٥٨، حيث أن معامل جينى لتوزيع الدخل فى عام١٩٧٥/٧٤ أقل منه فى عام ١٩٦٥/٦٤ والأخير أقل أيضا منه فى عام ١٩٥٩/٥٨ وذلك بالنسبة لجميع الحالات التوزيعية(٢٣).

ولما كان تحقيق الإستقرار الاقتصادى يتطلب إجراءات عديدة أهمها الإجراءات المالية(السياسات المالية) لكونها تخضع للرقابة والتحكم المباشر من قبل الدولة من جهة إلى جانب تحقيقها لقدر أكبر من النجاح فى مجال الإصلاح الإقتصادى نتيجة لكبر درجة إستجابة الإقتصاد لأدوات السياسة المالية مقارنة بمثيلتها النقدية من جهة أخرى(٢٤).فعندما بدأت مصر فى تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى فى أوائل التسعينات كانت أدوات السياسة المالية من بين الأدوات المختلفة المستخدمة لتحقيق أهداف الإصلاح. ومن بين أدوات السياسة المالية كانت الإجراءات الفعالة فى المجال الضريبى، وإن كان النظام الضريبى المصرى لا يزال يعتمد على الضرائب غير المباشرة كمصدر أساسى لإيراداته(٢٥). وتعمل الضريبة – أى ضريبة– على تحقيق العدالة فى توزيع الأعباء المالية فى المجتمع بحيث يكون هناك تناسب بين ما يدفعه الفرد من ضرائب وبين قدرته على الدفع، أى يدفع الفرد الضرائب بما يتفق ومقدرته التكليفية. وتعتبر الضريبة العامة على الإنفاق ضريبة غير مباشرة تتسم بعدم العدالة، إذ يتحمل عبؤها الجميع بصرف النظر عن مقدرتهم التكليفية أو قدرتهم على الدفع، وقد صدرت باسم ضريبة المبيعات بمقتضى القانون رقم ١١ لسنه ١٩٩١ الذى أسهم بذلك فى زيادة درجة عدم عدالة النظام الضريبى المصرى، وإن كانت تلك الضريبة قد فرضت فى مرحلتها الأولى إبتداء من أوائل مايو ١٩٩١ لتحقيق أهداف متعددة منها تكامل النظام الضريبى المصرى وتحقيق حصيلة تساهم فى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وتمويل الخدمات الأساسية(٢٦).

ويدور موضوع البحث حول " أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل فى مصر". وقد إعتمد الباحث فى دراسة موضوع بحثه على الإستعانة ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ إلى جانب الإستعانة ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥. ويستهدف البحث قياس معادلة الإتجاه العام لنسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية فى مصر خلال الفترة(إبريل/يونية ١٩٩١-

إبريل/يونية١٩٩٥)، مع بيان تحليل تطور توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات، فى محاولة للتعرف على أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات من خلال:

(أ) إشتقاق منحنى لورنز وإيجاد معامل جينى للدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر وريف الجمهورية على المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك١٩٩٦/٩٥.

(ب) إشتقاق منحنى لورنز وإيجاد معامل جينى لمتوسط الإنفاق الاستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية قبل وبعد فرض ضريبة المبيعات فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك١٩٩٦/٩٥.

ولتحقيق الهدف من موضوع البحث قام الباحث بتقسيم بحثه إلى ثلاثة أجزاء. يتناول فى **الجزء الأول** تحليل تطور ضريبة المبيعات فى مصر خلال الفترة(إبريل/يونية١٩٩١- إبريل/ يونية١٩٩٥). وفى **الجزء الثانى** يتناول تحليل تطور توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات . أما **الجزء الثالث** فيتناول قياس أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات.

١- تحليل تطور ضريبة المبيعات فى مصر خلال الفترة(إبريل/يونية ١٩٩١- إبريل/يونية١٩٩٥):

١/١ ملامح ضريبة المبيعات فى مصر:

بتاريخ ١٩٩١/٤/٢٨ أصدر مجلس الشعب المصرى القانون رقم ١١ لسنة١٩٩١ بشأن فرض الضريبة العامة على المبيعات فى جمهورية مصر العربية، ونشر هذا القانون بالجريدة الرسمية فى ١٩٩١/٥/٢ وبدأ العمل به من اليوم التالى لنشره أى إعتباراً من ٣ مايو ١٩٩١ كإجراء أساسى فى برنامج الإصلاح

الاقتصادى ولعلاج المشكلات التى أثارها تطبيق قانون الضريبة على الاستهلاك رقم ١٣٣ لسنة ١٩٨١ وبخاصة إزدواج وتكرار الضريبة، إذ كان يتم دفعها على كل منتج يدخل فى إنتاج السلعة إلى جانب فرضها على المنتج النهائى بالإضافة إلى إستحقاق الضريبة عند سحب السلعة من المخازن أو من مكان الإنتاج وقبل إتمام عملية البيع[٢٧]. وطبقاً لأحكام هذا القانون فإن الخضوع يكون للسلع وليس للأفراد أو الشركات بأنواعها ، بمعنى أن الخضوع هنا للسلعة وليس لمشترى أو مستهلك هذه السلعة او منتجها. وطبقاً لنص القانون فإن المكلف بتحصيل هذه الضريبة وتوريدها هو الشخص الطبيعى أو المعنوى سواء كان منتجاً صناعياً أو تاجراً أو مؤدياً لخدمة خاضعة للضريبة وبلغت مبيعاته حد التسجيل المنصوص عليه فى القانون. وطبقاً لنص المادة ١٨ من القانون فقد تحدد مبلغ ٥٤ ألف جنيه مبيعات سنوية كحد لتسجيل المنتجين الصناعيين ومؤدى الخدمات الخاضعة للضريبة. وهذا النص القانونى فى تحديد مبلغ معين لتكليف كل من بلغت مبيعاته هذا القدر بالتسجيل لدى المصلحة وتحصيل وتوريد الضريبة- يعتبر قد أخل إخلالا جسيماً بمبدأ العدالة الضريبية ، وبالتالى أحدث ثغرة كبيرة فى تطبيق أحكام القانون وجعل منفذا واسعاً للتهرب منها[٢٨]. ونصت الفقرة الأخيرة من المادة الأولى من القانون رقم١١ لسنة١٩٩١ على أن مراحل تطبيق ضريبة المبيعات ثلاث هى :

- **المرحلة الأولى** : وهى المطبقة فى الوقت الحالى،ويكلف فيها بتحصيل الضريبة كل من المنتج الصناعى والمستورد ومؤدى الخدمة.
- **المرحلة الثانية**:ويكلف فيها بتحصيل الضريبة علاوة على ما سبق تاجر الجملة.
- **المرحلة الثالثة** : ويكلف فيها بتحصيل الضريبة علاوة على ما سبق فى المرحلتين الأولى والثانية تاجر التجزئة.

وقد أجازت المادة الرابعة من القانون سالف الذكر الإنتقال إلى المرحلتين الثانية والثالثة حسب الأحوال بقرار من رئيس الجمهورية[٢٩].

ولفهم ملامح ضريبة المبيعات لا بد من إستعراض خصائص ضريبة الإستهلاك التى حلت محلها هذه الضريبة. فقد كانت ضريبة الاستهلاك مفروضة ومنذ عام ١٩٨٢ على ١٢٤ مجموعة سلعية وكانت نصف حصيلتها تأتى من

سلعتين هما السجاير والمنتجات البترولية وحوالى ٨٠٪ من هذه الحصيلة كان يأتى من عشر سلع كلها لا تعتبر من سلع الاستهلاك الضرورى. ولهذا كانت ضريبة الإستهلاك تعتبر ضريبة على الانفاق تفرض فى بعض مراحل إنتاج السلع المفروضة عليها، وبهذا الوصف لم تكن تعتبر ضريبة عامة على الإنفاق ولم تكن الخدمات تخضع لها وإنما كانت تخضع لضريبة الدمغة وهى ضريبة منخفضة[٣٠].ومن أجل هذا فقد تم إحلال ضريبة المبيعات محل ضريبة الاستهلاك . وتفرض ضريبة المبيعات كضريبة عامة على الإنفاق على كافة السلع والخدمات بإستثناء السلع والخدمات التى نص قانون هذه الضريبة على إعفائها منها . وكان الهدف من وراء هذا التعديل بالإضافة إلى تعميم فرض ضريبة المبيعات على جميع أنواع الإنفاق – هو إحلال السعر النسبى محل السعر النوعى وكذلك إدخال الخدمات فى وعاء ضريبة المبيعات. وقد نص قانون ضريبة المبيعات على أن يكون سعرها صفراً على السلع والخدمات التى يتم تصديرها إلى الخارج ، كما قرر أن يكون سعرها كمبدأ ١٠٪ إلا إذا نص على غير ذلك. وقد روعى فى هيكل أسعار هذه الضريبة تخفيف عدم عدالتها بعض الشئ بدليل إعفاء قائمة من ١٨ بنداً كأبا سلع إستهلاكية من ضريبة المبيعات، وتطبيق سعر منخفض وهو ٥٪ على قائمة أخرى تضم بعض الأغذية والأسمدة والمطهرات والأخشاب[٣١]. ولكن فالملاحظ بشأن ضريبة المبيعات هو التحيز ضد السلع الوسيطة والرأسمالية ولصالح السلع الاستهلاكية، إذ يبلغ متوسط ضريبة المبيعات بالنسبة للسلع الوسيطة والرأسمالية ما بين ٢٠٪و ٣٠٪ . وعلى الرغم من أهمية هذا التدرج لاعتبارات العدالة، إلا أنه يصيب الصناعات الوسيطة والرأسمالية بركود شديد وهى الصناعات التى يحتاج الهيكل الصناعى إلى تطويرها[٣٢].

وبالرغم من عدم رفض وجاهة وإقرار الأهداف التى من أجلها فرضت ضريبة المبيعات والتى كان فى مقدمتها تحقيق حصيلة تساهم فى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وتكامل النظام الضريبى المصرى و تمويل الخدمات الأساسية والحد من الاستهلاك وتشجيع الصادرات ، إلا أنه وبعد مرور ست سنوات على تطبيق القانون رقم١١لسنة١٩٩١ بشأن فرض ضريبة المبيعات نجد أنه قد طفت على السطح مشاكل متعددة نتيجة تطبيق هذا القانون. ويرجع ذلك إلى عدة أسباب من بينها:- [٣٣] حداثة تطبيق هذا النوع من الضرائب الغير مباشرة فى مصر،

والآثار السيئة لهذا القانون على شركات الاستثمار فى مصر ، وتضارب كثير من المواد القانونية الواردة بهذا القانون وكثرة التعديلات التى أدخلت عليه، بالإضافة إلى التطبيق الخاطئ لنصوص القانون من جانب السلطة التنفيذية.

٢/١ التطور الربع سنوى لضريبة المبيعات فى مصر خلال الفترة(إبريل/يونية ١٩٩١- إبريل/يونية ١٩٩٥):-

أدى تطبيق ضريبة المبيعات إعتباراً من ٣مايو ١٩٩١ إلى زيادة حصيلتها الفعلية بشكل ملحوظ لدى مصلحة الضرائب على المبيعات نتيجة لاتساع نطاق السلع الخاضعة للضريبة من ناحية ولخضوع بعض الخدمات للضريبة من ناحية أخرى. فبعد أن كانت الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات خلال(إبريل/يونية ١٩٩١) نحو ٩٩٨ مليون جنيه، فإذا بها تقفز خلال (يوليو/سبتمبر ١٩٩١) إلى نحو ١٤٣٣ مليون جنيه بمعدل نمو ٤٣,٥٩٪، لترتفع بعدها خلال (أكتوبر/ديسمبر ١٩٩١) لتصل إلى نحو ١٦٦٤ مليون جنيه بمعدل نمو ٦٦,٧٣٪ مقارنة بفترة الأساس أى المقارنة (إبريل/يونية١٩٩١)[٣٤]. وخلال (يناير/مارس١٩٩٢) تنخفض الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات لتصل إلى نحو ١٥١٩ مليون جنيه بمعدل إنخفاض ٨,٧٪ عن الفترة السابقة[٣٥]، وإن كان معدل نموها مقارنة بفترة الأساس يعادل ٥٢,٢٪[٣٦]. وخلال (إبريل/يونية١٩٩٢) تعاود الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات إرتفاعها لتصل إلى نحو ١٧٠٨ مليون جنيه بمعدل نمو ١٢,٤٪ عن الفترة السابقة[٣٧]، وإن كان معدل نموها مقارنة بفترة الأساس يعادل ٧١,١٤٪[٣٨]. وخلال (يوليو/سبتمبر١٩٩٢) تعاود الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات إنخفاضها النسبى مرة ثانية لتصل إلى نحو ١٦٨٠ مليون جينه بمعدل إنخفاض ١,٦٪ عن الفترة السابقة[٣٩]، وإن كان معدل نموها مقارنة بفترة الأساس يعادل ٦٨,٣٤٪[٤٠]. وبينما ترتفع الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات خلال(أكتوبر/ديسمبر ١٩٩٢) لتصل إلى نحو ١٨٢٠ مليون جنيه بمعدل نمو٨,٣٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو٨٢,٣٦٪ مقارنة بفترة الأساس، فإذا بها تعاود الانخفاض للمرة الثالثة خلال (يناير/مارس١٩٩٣) لتصل إلى نحو ١٧٦٣ مليون جنيه بمعدل إنخفاض ٣,١٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو٧٦,٦٥٪ مقارنة بفترة الأساس[٤١].

وفى ظل زيادة ونمو الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات خلال الفترات الربع سنوية بداية من يوليو/سبتمبر١٩٩١ وحتى إبريل/يونيه١٩٩٥ مقارنة بفترة الأساس أى المقارنة (إبريل/يونية ١٩٩١)، فالملاحظ هو نمو تلك الحصيلة خلال الربعين الثانى والرابع من كل عام ميلادى مقارنة بالربعين السابقين الأول والثالث من نفس العام الميلادى على التوالى، والعكس صحيح بمعنى إنخفاض الحصيلة الفعلية لتلك الضريبة نسبياً خلال الربعين الأول والثالث من كل عام ميلادى مقارنة بالربعين السابقين الرابع من العام الميلادى السابق والثانى من نفس العام الميلادى على التوالى[٤٢]. وللتدليل على صحة تلك الملاحظة نجد أنه بينما ترتفع الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات خلال(إبريل/يونية١٩٩٣) لتصل إلى نحو ١٩٢٨ مليون جنيه بمعدل نمو ٩,٤٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو ٩٣,١٩٪ مقارنة بفترة الأساس، فإذا بها تعاود الانخفاض للمرة الرابعة خلال(يوليو/سبتمبر١٩٩٣) لتصل إلى نحو ١٨٦٣ مليون جنيه بمعدل إنخفاض ٣,٤٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو ٨٦,٦٧٪ مقارنة بفترة الأساس[٤٣]. وبينما ترتفع الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات خلال(أكتوبر/ديسمبر١٩٩٣) لتصل إلى نحو ٢٠٢٦ مليون جنيه بمعدل نمو٨,٧٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو ١٠٣,٠١٪ مقارنة بفترة الأساس، فإذا بها تعاود الإنخفاض للمرة الخامسة خلال(يناير/مارس١٩٩٤) لتصل إلى نحو ١٩٥٤ مليون جنيه بمعدل إنخفاض ٣,٦٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو ٩٥,٧٩٪ مقارنة بفترة الأساس[٤٤].

ويستمر الحال كذلك حتى (إبريل/يونية١٩٩٥)، فخلال (إبريل/يونية١٩٩٤) وبينما ترتفع الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات لتصل إلى نحو ٢٢٣٧ مليون جنيه بمعدل نمو ١٤,٥٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو ١٢٤,١٥٪ مقارنة بفترة الأساس(تضاعفت مرة وربع تقريبا)، فإذا بها تعاود الانخفاض للمرة السادسة خلال(يوليو/سبتمبر١٩٩٤) لتصل إلى نحو ٢٠٠٦مليون جنيه بمعدل إنخفاض ١٠,٣٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو ١٠١٪ مقارنة بفترة الأساس(تضاعفت مرة)[٤٥]. وخلال (يناير/مارس ١٩٩٥) وبينما تعاود الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات إنخفاضها للمرة السابعة لتصل إلى نحو ٢١٧٢ مليون جنيه بمعدل إنخفاض٣,٤٪ عن الفترة السابقة ومعدل نمو ١١٧,٦٤٪ مقارنة بفترة الأساس، فإذا بها ترتفع خلال(إبريل/يونية١٩٩٥) لتصل إلى نحو ٢٧٠٤ مليون جنيه بمعدل نمو

٢٤,٥٪ عن الفترة السابقة (تضاعفت رُبع مرة تقريباً) ومعدل نمو ١٧٠,٩٤٪ مقارنة بفترة الأساس[٤٦].

وبلغت نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية في مصر أدنى مستوياتها خلال (إبريل/يونية١٩٩١)، حيث بلغت نحو ١٨,٣٨٪[٤٧].ويرجع ذلك إلى أن ضريبة المبيعات بدأ العمل بها وتطبيقها إعتباراً من ٣ مايو١٩٩١ أى بعد إنقضاء ما يزيد عن شهر من تلك الفترة الربع سنوية البالغة ٩٠ يوماً أى بعد إنقضاء ما يزيد عن ثلث الفترة. وبإنقضاء (إبريل/يونية١٩٩١) وحلول(يوليو/سبتمبر١٩٩١) شهدت نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية في مصر أعلى مستوياتها حيث بلغت نحو ٣١,٦٢٪[٤٨].ثم جاءت بعد ذلك الفترات الربع سنوية واحدة تلوى الأخرى حتى (إبريل/يونية١٩٩٥) لتشهد نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية في مصر تذبذبا حول ٢٦٪[٤٩]. وبحساب متوسط نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة(إبريل/يونية١٩٩١-إبريل/يونية١٩٩٥) نجده قد بلغ نحو ٢٥,٩٧٪[٥٠].

وبدراسة معادلة الإتجاه العام لنسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (إبريل/يونية١٩٩١-إبريل/يونية١٩٩٥)إتضح أنها تأخذ الصورة:

ضر	=	٢٥,١٢٩٨ +	٠,٠٩٣٤س ر
		(١,٥١٠٩)	(٠,١٤٧٤)
ت	=		٠,٦٣٤
ر٢	=	٠,٠٢٦	

وتظهر نتائج التحليل أن الإتجاه العام لنسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية في مصر خلال الفترة (إبريل/يونية١٩٩١- إبريل/يونية١٩٩٥) وإن كان موجباً إلا أنه معنوى فقط عند مستوى ثقة ٧٠٪. كما أن معامل التحديد (ر٢) منخفض للغاية حيث بلغ ٢,٦٪ فقط. وهذا يعنى أن نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية في مصر خلال تلك الفترة - وإن كانت قد أظهرت إتجاهاً موجباً، إلا أن هذا الإتجاه الموجب لا يمكن إعتباره إتجاهاً عاماً نحو الزيادة بدليل

جدول رقم(١) (القيمة بالمليون جنيه)

التطور الربع سنوى لضريبة المبيعات ومعدل نموها ونسبتها إلى الإيرادات الضريبية فى مصر خلال الفترة (إبريل/يونية١٩٩١-إبريل/يونية١٩٩٥)

الفترات الربع سنوية	ضريبة المبيعات (١)	معدل نمو ضريبة المبيعات (٢)	الايرادات الضريبية (٣)	نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية (٤)
إبريل/يونية ١٩٩١	٩٩٨	-	٥٤٢٩	١٨,٣٨
يوليو/سبتمبر ١٩٩١	١٤٣٣	٤٣,٥٩	٤٥٣٢	٣١,٦٢
أكتوبر/ديسمبر١٩٩١	١٦٦٤	٦٦,٧٣	٦٢٧٠	٢٦,٥٤
يناير/مارس ١٩٩٢	١٥١٩	٥٢,٢٠	٥٦٨٤	٢٦,٧٢
إبريل/يونيه ١٩٩٢	١٧٠٨	٧١,١٤	٧٨٠٠	٢١,٩٠
يوليو/سبتمبر ١٩٩٢	١٦٨٠	٦٨,٣٤	٥٧٠٨	٢٩,٤٣
أكتوبر/ديسمبر١٩٩٢	١٨٢٠	٨٢,٣٦	٧٣١٧	٢٤,٨٧
يناير/مارس ١٩٩٣	١٧٦٣	٧٦,٦٥	٦٨٢٨	٢٥,٨٢
إبريل/يونيه ١٩٩٣	١٩٢٨	٩٣,١٩	٧٦٨١	٢٥,١٠
يوليو/سبتمبر ١٩٩٣	١٨٦٣	٨٦,٦٧	٦٨١٧	٢٧,٣٣
أكتوبر/ديسمبر١٩٩٣	٢٠٢٦	١٠٣,٠١	٧٧١٤	٢٦,٢٦
يناير/مارس ١٩٩٤	١٩٥٤	٩٥,٧٩	٧٧٤٧	٢٥,٢٢
إبريل/يونيه ١٩٩٤	٢٢٣٧	١٢٤,١٥	٩٠٩٥	٢٤,٦٠
يوليو/سبتمبر ١٩٩٤	٢٠٠٦	١٠١,٠٠	٦٩٤٣	٢٨,٨٩
أكتوبر/ديسمبر١٩٩٤	٢٢٤٩	١٢٥,٣٥	٨٤٩٦	٢٦,٤٧
يناير/مارس ١٩٩٥	٢١٧٢	١١٧,٦٤	٨٦٦٨	٢٥,٠٦
إبريل/يونيه ١٩٩٥	٢٧٠٤	١٧٠,٩٤	٩٩١٧	٢٧,٢٧

المصدر: بيانات الأعمدة أرقام (١) و (٣) من :

١- مصلحة الضرائب على المبيعات ، الإدارة العامة للشئون المالية والحسابات(إدارة الإيردات).

٢- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد الثانى والثلاثون، الأعداد الثانى والثالث والرابع١٩٩٢/٩١، ص٣٩٦، ص٥٨٥، ص٢١٨.

٣- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد الثالث والثلاثون،الأعداد الأول والثانى١٩٩٣/٩٢، ص١٧٣،ص١٦٤.

٤- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد الرابع والثلاثون، الأعداد الأول والثانى والثالث والرابع ١٩٩٤/٩٣، ص١٥٦ ، ص١٥١، ص١٧٢، ص١٨٣.

٥- البنك المركزى المصرى، المجلة الاقتصادية، المجلد الخامس والثلاثون، الأعداد الاول والثانى والثالث ١٩٩٥/٩٤، ص ١٤٤،ص١٤٥،ص١٤٨.

٦- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى١٩٩٣/٩٢، ص٢٠٨.

٧- البنك المركزى المصرى، التقرير السنوى ١٩٩٥/٩٤، ص١٦٣.

- بيانات الأعمدة أرقام (٢) و (٤) محسوبة كالتالى:-

١- العمود رقم(٢)تم حسابه من بيانات العمود رقم(١)وتم تثبيت الفترة(إبريل/يونية١٩٩١)كفترة أساس أى فترة مقارنة.

٢- العمود رقم (٤) تم حسابه من خارج قسمة العمود رقم (١) على العمود رقم (٣).

إنخفاض معنويته من جهة إلى جانب تدنى معامل التحديد فى معادلة الإتجاه العام من جهة أخرى.

٢- تحليل تطور توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات :-

تعتبر أبحاث الدخل والانفاق والاستهلاك أحد المصادر الهامة للبيانات الأساسية التى يعتمد عليها لتوفير العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والديموجرافية للمجتمع، حيث تجرى هذه الأبحاث بالعينة- ووحدة المعاينة هى الأسرة - وتمثل العينة المجتمع تمثيلاً جيداً وذلك بتصميمها بأسلوب وأسس علمية وإحصائية. ومصر من أقدم دول المنطقة التى أجرت أبحاثاً بالعينة لتقصى الأحوال المعيشية للأسرة المصرية، حيث أجرى بحث تجريبى لميزانية الأسرة فى عام ١٩٥٥ صممته ونفذته لجنة الإحصاء بالمجلس الدائم للخدمات العامة - فى ثلاث قرى بمحافظة الجيزة بعينة حجمها ٧٥٠ أسرة من مجتمع الأسر بالقرى الثلاث البالغ ٤٠٠٠ أسرة معيشية. ثم تولت مصلحة الاحصاء والتعداد إجراء هذا البحث (ميزانية الأسرة) على نطاق أكبر فى ١٩٥٩/٥٨ شمل جميع محافظات الجمهورية بعينة حجمها ٦٣٧٣ أسرة معيشية موزعة على الحضر والريف بنسبة ٥١,٥٪ و ٤٨,٥٪ على التوالى- واستخدم أسلوب ثبات الأسرة المبحوثة خلال الاثنى عشر شهراً وهى شهور البحث.

وبإنشاء الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء - تم تنفيذ البحث الثانى من أبحاث ميزانية الأسرة فى عام ١٩٦٥/٦٤ بالعينة أيضا والتى بلغ حجمها ١٣٨١٨ أسرة موزعة بنسبة ٦٧,٦٪ للحضر و ٣٢,٤٪ للريف - وقد إتسم هذا البحث بمنهجية جديدة، إذ تتغير الأسر المبحوثة كل ٣ شهور لإعطاء مرونة أكبر فى قياس أنماط الاستهلاك. ونظرا للظروف المحلية التى مرت بها البلاد من (١٩٦٧-١٩٧٣) توقف خلالها دورية إجراء البحث حوالى ١٠ سنوات من تاريخ البحث الثانى- إلى أن تم إجراء البحث الثالث من أبحاث ميزانية الأسرة فى عام ١٩٧٥/٧٤ بعينة حجمها١١٩٩٥ اسرة معيشية موزعة على الحضر والريف بنسبة تقارب نسبة البحث الثانى وبنفس أسلوب تغير الأسر المبحوثة كل ٣ شهور. وفى

دراسة لأثر النظام الضريبى (بشقيه المباشر وغير المباشر) على توزيع الدخل، ونظراً لعدم وجود بيانات عن توزيع الدخل، فكان اللجوء إلى الإفادة من بيانات توزيع الإنفاق الإستهلاكى للسنوات ١٩٥٩/٥٨، ١٩٦٥/٦٤، ١٩٧٥/٧٤ وتحويلها إلى بيانات توزيع الدخل بإستخدام فروض معينة عن الإدخار والضرائب[٥١]. وفى عام ١٩٨٢/٨١ أجرى الجهاز البحث الرابع ، حيث زاد حجم العينة لإعطاء فرصة أكبر لقياس المتغيرات إذ بلغت ١٧٠٠٠ أسرة موزعة بالتساوى بين الحضر والريف، وانتهج نهج جديد جمع بين الثبات والتغير للاسر المبحوثة حيث تغير ١٦٠٠٠ أسرة وثبات ١٠٠٠ أسرة معيشية طوال فترة البحث.

وبحلول البحث الخامس ١٩٩١/٩٠ تغير مسمى أبحاث ميزانية الأسرة إلى أبحاث الدخل والإنفاق والإستهلاك - حيث أجرى البحث بعينة بلغ حجمها ١٥٠٠٠ أسرة موزعة بنسبة ٦٠٪ للحضر، ٤٠٪ للريف وبأسلوب تغير الأسر المعيشية المبحوثة شهرياً. ويغطى البحث سنة كاملة إعتباراً من أول سبتمبر ١٩٩٠ حتى نهاية أغسطس ١٩٩١، وقام بتنفيذه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على المستوى القومى[٥٢]. ويعتبر بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥ هو البحث السادس والذى ينفذه الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء على المستوى القومى، ويغطى البحث سنة كاملة إعتباراً من أول أكتوبر ١٩٩٥ حتى نهاية سبتمبر١٩٩٦. وبلغ حجم عينة البحث ١٥٠٩٠ أسرة معيشية متغيرة شهرياً وموزعة بنسبة ٤٥,١٪ للحضر، ٥٤,٩٪ للريف. وانتهج فى تنفيذ البحث أسلوب واكب ثورة المعلومات والتى تعتمد على إنتاج المخرجات فى توقيت لا يبتعد كثيراً عن نهاية العمل الميدانى، حيث تم وضع خطة متوازنة تجمع بين جمع بيانات الشهر وإخراج مخرجاته فى الشهر التالى بعد عدة عمليات محكمة من إشراف ميدانى ومراجعة ميدانية ومراجعة فنية مركزية وضبط العلاقات مكتبياً وإدخال البيانات واختبار البيانات آليا وقياس دقة البيانات... إلخ. وإتسم بحثى الدخل والإنفاق والإستهلاك لعامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ بإحتوائهما على بيانات لتوزيع الدخل بجانب بيانات لتوزيع الإنفاق الإستهلاكى ، وهو ما يفيد فى تحليل تطور توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات.

١/٢ تطور توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر الجمهورية حسب فئات الدخل العائلى فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥:-

بإستعراض البيانات المتاحة فى جدول رقم (٢) عن توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر الجمهورية حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ مقارنا ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥ - يتضح ما يلى :-

- فى فئة الدخل العائلى (إلى أقل من ١٥٠٠ جنيهاً) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٣٩١٣٠٧ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٨٩٩٥٦ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية الدنيا يرتفع من ١٠٦٠ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١١١١جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية الدنيا يرتفع من ٩٦٩ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠٩٧ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥[٥٣].

- فى فئة الدخل العائلى(من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ جنيهاً) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٦٢٦٨٥٩ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٩١٢٥ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يثبت عند مستوى ١٧٦١ جنيهاً سنوياً فى بحثى ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية يرتفع من ١٤٥٤ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٦٠٦ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥[٥٤].

- فى فئة الدخل العائلى (من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠ جنيهاً) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ١٢٦٣٣٧٨ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٧٠١٧١ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يرتفع قليلاً من ٢٢٦٠ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢٨٥ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا

بمتوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية يرتفع من ١٧٨٩ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٨٧٩جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٢).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٥٠٠ جنيها) ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٤٠٨٤٩٥٤ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٢٧٧٧٩٣ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، وكذلك الحال فإن متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية ينخفض أيضاً من ٣٠١٧ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٠٠٧ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فى حين يرتفع متوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٢٢٠٠ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٣٣٢ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٢).

- فى فئة الدخل العائلى (من٣٥٠٠ إلى أقل من ٤٥٠٠ جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٥٧٥٧٣١١ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٧٠٩٥٢٧ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يرتفع قليلاً من ٣٩٥٧جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٩٩٠ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخليه يرتفع من ٢٦٠٥ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٩١٣ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٢).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٤٥٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٨٢٠٥٩٠١ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٧٦٥٠١٥ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يرتفع من ٥١٨٧ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٢٣١ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخليه يرتفع من

جدول رقم(٢)

توزيع الدخل العائلى الصافى بالجنيهات لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(حضر الجمهورية)

رقم الفئة	فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠			١٩٩٦/٩٥		
		إجمالى الدخل العائلى	عدد الاسر	عدد الافراد ذوى الدخول	إجمالى الدخل العائلى	عدد الاسر	عدد الافراد ذوى الدخول
١	-١٥٠٠	٣٩١٣٠٧	٣٦٩	٤٠٤	٨٩٩٥٦	٨١	٨٢
٢	١٥٠٠-	٦٢٦٨٥٩	٣٥٦	٤٣١	١٩٩١٢٥	١١٣	١٢٤
٣	٢٠٠٠-	١٢٦٣٣٧٨	٥٥٩	٧٠٦	٣٧٠١٧١	١٦٢	١٩٧
٤	٢٥٠٠-	٤٠٨٤٩٥٤	١٣٥٤	١٨٥٧	١٢٧٧٧٩٣	٤٢٥	٥٤٨
٥	٣٥٠٠-	٥٧٥٧٣١١	١٤٥٥	٢٢١٠	٢٧٠٩٥٢٧	٦٧٩	٩٣٠
٦	٤٥٠٠-	٨٢٠٥٩٠١	١٥٨٢	٢٦٣٨	٥٧٦٥٠١٥	١١٠٢	١٦٨٧
٧	٦٠٠٠-	٨٧٣٧٧١٠	١٢٧٦	٢٣١٨	٩٤٨٥٩٨٢	١٣٧١	٢٣٣٢
٨	٨٠٠٠-	٨٣٩٧٥٠٨	٨٨٢	١٧٤٤	١٣٩٩٢١٤٢	١٤٥٣	٢٨٣٢
٩	١٢٠٠٠-	٣٦٣٢٤٨٤	٢٦٨	٥٤٢	٨٨٤٤٨٦٤	٦٤٧	١٣٢٣
١٠	١٦٠٠٠-	١٩٤٢٩٩٢	١١٠	٢٢١	٤٥٦٨٤٦٢	٢٥٨	٥١٧
١١	٢٠٠٠٠-	١٣٣١٦٠٥	٦٠	١١٥	٣١٥٨٨٤٦	١٤٤	٣١١
١٢	٢٥٠٠٠-	٦٧٥٣٨٤٣	٨٣	١٤٧	٨٧٤٠٩٤٩	١٨٧	٣٨٧
	الجملة	٥١١٢٥٨٥٢	٨٣٥٤	١٣٣٣٣	٥٩٢٠٢٨٣٢	٦٦٢٢	١١٢٧٠
	متوسط الدخل		٦١٢٠	٣٨٣٥		٨٩٤٠	٥٢٥٣

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ندوة بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥، أهم المؤشرات عن نتائج البحث، القاهرة،يوليو١٩٩٧ ، ص٢٨.

٣١١١جنيهاً سنوياً فى بحث١٩٩١/٩٠ إلى ٣٤١٧ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٢).

* فى فئات الدخل العائلى الدنيا(إلى أقل من ٦٠٠٠ جنيهاً سنوياً) بواقع أقل من ٥٠٠ جنيهاً شهرياً كحد أقصى فإن إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة ينخفض فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥، فى حين يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئات الدخلية الدنيا فيما بين العامين المذكورين بإستثناء فئة الدخل العائلى (من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٥٠٠ جنيهاً سنوياً) كما سبق التنوية إلى ذلك، كما يرتفع متوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى تلك الفئات الدخلية الدنيا فيما بين نفس العامين(أنظر الجدول رقم٢).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠جنيهاً) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٨٧٣٧٧١٠ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٩٤٨٥٩٨٢ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ٦٨٤٨ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٩١٩ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، وكذلك الحال يرتفع متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٣٧٧٠ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٠٦٨ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٢).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١٢٠٠٠ جنيها) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٨٣٩٧٥٠٨ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٣٩٩٢١٤٢ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ٩٥٢١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٩٦٣٠ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وكذلك الحال يرتفع متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة

الدخلية من ٤٨١٥ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٩٤١ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٢).

- فى فئة الدخل العائلى (من ١٢٠٠٠ إلى أقل من ١٦٠٠٠ جنيها) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٣٦٣٢٤٨٤ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٨٨٤٤٨٦٤ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ١٣٥٥٤ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٣٦٧١ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فى حين ينخفض متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٦٧٠٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٦٨٥ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم٢).

- فى فئة الدخل العائلى (من ١٦٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ جنيها) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ١٩٤٢٩٩٢ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٥٦٨٤٦٢ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ١٧٦٦٤ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٧٧٠٧ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وكذلك الحال يرتفع متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٨٧٩٢ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٨٨٣٦ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٢).

* فى فئات الدخل العائلى المرتفعة(من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ جنيها سنوياً) بواقع أقل من ١٦٦٧ جنيها شهريا كحد أقصى فإن إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة يرتفع فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئات الدخلية المرتفعة فيما بين العامين المذكورين، وكذلك يرتفع متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئات الدخلية المرتفعة فيما بين نفس العامين باستثناء فئة الدخل العائلى(من ١٢٠٠٠ إلى أقل من ١٦٠٠٠ جنيها سنوياً) كما سبق وأشرنا إلى ذلك (أنظر الجدول رقم ٢).

- فى فئة الدخل العائلى(من ٢٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠٠ جنيها) وبينما يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ١٣٣١٦٠٥جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣١٥٨٨٤٦ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية ينخفض من ٢٢١٩٣ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢١٩٣٦ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض أيضاً من ١١٥٧٩ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠١٥٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٢).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٢٥٠٠٠ جنيها فأكثر) وبينما يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٦٧٥٣٨٤٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٨٧٤٠٩٤٩ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية ينخفض من ٨١٣٧٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٦٧٤٣ جنيهاً سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (إنخفض ٤٣٪ تقريباً) ، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض أيضا من ٤٥٩٤٥ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢٥٨٦ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥(إنخفض أكثر من النصف تقريبا)(راجع الجدول رقم٢).

* فى فئتى الدخل العائلى العليا(من ٢٠٠٠٠ جنيها سنويا فأكثر) بواقع أكبر من ١٦٦٧ جنيها شهريا كحد أدنى فإن إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة يرتفع فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠و ١٩٩٦/٩٥ ، فى حين ينخفض متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هاتين الفئتين الدخليتين العليا فيما بين العامين المذكورين، كما ينخفض متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى نفس هاتين الفئتين الدخليتين العليا فيما بين نفس العامين المذكورين (انظر الجدول رقم ٢).

وجملة القول فقد إرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر الجمهورية من ٥١,١٢٦ مليون جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٩,٢٠٣ مليون جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، ولما كان عدد أسر العينة فى حضر

الجمهورية ٨٣٥٤ أسرة فى بحث ١٩٩١/٩٠ و ٦٦٢٢ أسرة فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فقد إرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه من ٦١٢٠ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٨٩٤٠ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥[٥٥].

٢/٢ تطور توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى ريف الجمهورية حسب فئات الدخل العائلى فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥:

باستعراض البيانات المتاحة فى جدول رقم (٣) عن توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى ريف الجمهورية حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥ - يتضح ما يلى :-

- فى فئة الدخل العائلى (إلى أقل من ١٥٠٠ جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٢٩٧٣٨٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٧٤٥٥٦ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية الدنيا يرتفع قليلاً من ١٠٦٢ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠٨٥ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية الدنيا يرتفع من ٩٣٨ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠٤٤ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥[٥٦].

- فى فئة الدخل العائلى (من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ جنيها) ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٥١٦٣٦٨ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٥١٧٧٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، كما ينخفض متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ١٧٨١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٧٧٧ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فى حين يرتفع متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ١٤٧١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٥١٦ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٣).

جدول رقم (٣)

توزيع الدخل العائلى الصافى بالجنيهات لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(ريف الجمهورية)

رقم الفئة	فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠			١٩٩٦/٩٥		
		إجمالى الدخل العائلى	عدد الاسر	عدد الافراد ذوى الدخول	إجمالى الدخل العائلى	عدد الاسر	عدد الافراد ذوى الدخول
١	-١٥٠٠	٢٩٧٣٨٣	٢٨٠	٣١٧	٢٧٤٥٥٦	٢٥٣	٢٦٣
٢	١٥٠٠-	٥١٦٣٦٨	٢٩٠	٣٥١	٣٥١٧٧٣	١٩٨	٢٣٢
٣	٢٠٠٠-	١٠٠١٧٥٤	٤٤٤	٥٢٨	٦٠٠٤٦٧	٢٦٦	٣٣٢
٤	٢٥٠٠-	٣٣٢٨٣٠٧	١١٠٧	١٤٣٨	٢٥٥٦٥٥٣	٨٤٢	١١٣٩
٥	٣٥٠٠-	٤٣٦٢١٦٥	١٠٩٨	١٥٢٩	٤٧٠٦٥٦٠	١١٧٦	١٦٨٧
٦	٤٥٠٠-	٥٠٩٧٥٤٧	١١٤٠	١٧٢٦	٩٢١٨١٥٥	١٧٦٢	٢٨٦٦
٧	٦٠٠٠-	٥٤٣٠٣٧١	٧٩٥	١٢٨٥	١٢٢٠٤١٨٩	١٧٦٩	٣١٢٠
٨	٨٠٠٠-	٤٤٤٧٥٤٧	٤٦٧	٨٠٩	١٢٩٩٢١٨٣	١٣٦٧	٢٧٨٦
٩	١٢٠٠٠-	١٩٢١٧٩٦	١٤١	٢٥٥	٤٢٠٤٥٣٩	٣١١	٦٩١
١٠	١٦٠٠٠-	٩٩٠٠٤٣	٥٦	١٠٠	١٩٨٩٤٠٣	١١٣	٢٧٦
١١	٢٠٠٠٠-	٦٨٧٠٠٨	٣١	٤٦	١٤٦٤٩٢٣	٦٦	١٤١
١٢	٢٥٠٠٠-	٩٢٥٩٩٨٧	٣٢	٥٢	٢٣٠٨٤٥٦	٦٠	١٤١
	الجملة	٣٠١٤٠٢٧٦	٥٨٨١	٨٤٣٦	٥٢٨٧١٧٥٧	٨١٨٣	١٣٦٧٤
	متوسط الدخل		٥١٢٥	٣٥٧٣		٦٤٦١	٣٨٦٧

المصدر: الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، ندوة بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥، أهم المؤشرات عن نتائج البحث، القاهرة،يوليو١٩٩٧ ، ص٣٠.

- فى فئة الدخل العائلى(من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ١٠٠١٧٥٤ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٠٠٤٦٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يثبت عند مستوى ٢٢٥٧ جنيها سنويا فى بحثى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض من ١٨٩٧ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٨٠٩ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٣).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٥٠٠ جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٣٣٢٨٣٠٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٥٥٦٥٥٣ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يرتفع من ٣٠٠٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٠٣٦ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض من ٢٣١٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢٤٥جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٣).

* فى فئات الدخل العائلى الدنيا (إلى أقل من ٣٥٠٠ جنيها سنويا) وراقع أقل من ٢٩٢ جنيها شهريا كحد أقصى فإن إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة ينخفض فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥، فى حين يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئات الدخلية الدنيا فيما بين العامين المذكورين بإستثناء فئة الدخل العائلى (من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠ جنيها سنويا) كما سبق وأشرنا إلى ذلك ، كما يرتفع متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فيما بين نفس العامين المذكورين فى الفئتين الدخليتين الأوليين ثم ينخفض هذا المتوسط فيما بين نفس العامين فى الفئتين الدخليتين الأخيرتين(أنظر الجدول رقم٣).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٣٥٠٠ إلى أقل من ٤٥٠٠ جنيها) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٤٣٦٢١٦٥ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٧٠٦٥٦٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ٣٩٧٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٠٠٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فى حين ينخفض متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٢٨٥٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٧٩٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٣).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٤٥٠٠ إلى أقل من ٦٠٠٠ جنيها) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٥٨٩٧٥٤٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٩٢١٨١٥٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ٥١٧٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٢٣٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فى حين ينخفض متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٣٤١٧ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٢١٦ جنيها سنويا فى بحث١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٣).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٦٠٠٠ إلى أقل من ٨٠٠٠ جنيها) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٥٤٣٠٣٧١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٢٢٠٤١٨٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ٦٨٣١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٨٩٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فى حين ينخفض متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٤٢٢٦ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٩١٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٣).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١٢٠٠٠جنيها) وبينما يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٤٤٤٧٥٤٧ جنيها سنويا فى

بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٢٩٩٢١٨٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية ينخفض من ٩٥٢٤ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٩٥٠٤ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض أيضاً من ٥٤٩٨ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٦٦٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٣).

- فى فئة الدخل العائلى (من ١٢٠٠٠ إلى أقل من ١٦٠٠٠جنيها) وبينما يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ١٩٢١٧٩٦ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٢٠٤٥٣٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية ينخفض من ١٣٦٣٠جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٣٥١٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض أيضاً من ٧٥٦٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٠٨٥جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٣).

* فى فئات الدخل العائلى المرتفعة (من ٣٥٠٠ إلى أقل من ١٦٠٠٠ جنيها سنوياً) بواقع أقل من ١٣٣٣ جنيها شهرياً كحد أقصى فإن إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة يرتفع فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ ، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى الفئات الدخلية المرتفعة الثلاث الأولى فيما بين العامين المذكورين ثم ينخفض هذا المتوسط فيما بين نفس العامين فى الفئتين الدخليتين الأخيرتين، فى حين ينخفض متوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى تلك الفئات الدخلية المرتفعة فيما بين نفس العامين(أنظر الجدول رقم ٣).

- فى فئة الدخل العائلى (من ١٦٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ جنيها) وبينما يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٩٩٠٠٤٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٩٨٩٤٠٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية ينخفض من ١٧٦٧٩

جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ١٧٦٠٥ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفـرد (مـن ذوى الدخـول) فـى تلـك الفئـة الدخليـة ينخفض أيضـا مـن ٩٩٠٠ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ٧٢٠٨ جنيهـا سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجـدول رقـم ٣).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٢٠٠٠٠ إلـى أقـل مـن ٢٥٠٠٠ جنيهـا) يرتفـع إجمـالى الدخـل العـائلى الصـافى لأسـر العينـة مـن ٦٨٧٠٠٨ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ١٤٦٤٩٢٣ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥، كمـا يرتفـع متوسط دخل الأسـرة الممكـن التصـرف فيـه فـى هـذه الفئـة الدخليـة مـن ٢٢١٦٣ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ٢٢١٩٦ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥، فى حين ينخفـض متوسـط دخـل الفـرد (مـن ذوى الدخـول) فـى تلـك الفئـة الدخليـة من ١٤٩٣٥ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ١٠٣٩٠ جنيهـا سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجـدول رقـم ٣).

- فى فئة الدخـل العـائلى (مـن ٢٥٠٠٠ جنيهـا فـأكثر) وبينمـا يرتفـع إجمـالى الدخـل العـائلى الصـافى لأسر العينـة مـن ١٢٥٩٩٨٧ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٣٠٨٤٥٦ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥ ، فـإذا بمتوسـط دخـل الأسـرة الممكن التصـرف فيـه فـى هـذه الفئـة الدخليـة ينخفـض مـن ٣٩٣٧٥ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ٣٨٤٧٤ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥ ، و إذا بمتوسط دخل الفرد (مـن ذوى الدخـول) فـى تلـك الفئـة الدخليـة ينخفـض أيضـا مـن ٢٤٢٣١جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ١٦٣٧٢ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجـدول رقـم ٣).

* فـى فئـات الدخـل العـائلى العليـا (مـن ١٦٠٠٠ جنيهـا سـنوياً فـأكثر) بواقـع أكـبر مـن ١٣٣٣جنيهـا شـهريا كحـد أدنـى فـإن إجمـالى الدخـل العـائلى الصـافى لأسـر العينـة يرتفـع فيمـا بيـن عـامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ ، فـى حيـن ينخفـض متوسـط دخـل الأسـرة الممكـن التصـرف فيـه فـى هـذه الفئـات الدخليـة العليـا فيمـا بيـن العـامين المذكورين بإستثناء فئـة الدخـل العـائلى(مـن ٢٠٠٠٠ إلـى أقـل مـن ٢٥٠٠٠جنيهـا سـنويا) كمـا سبق واشـرنا إلـى ذلـك، كمـا ينخفـض متوسـط دخـل الفـرد (مـن ذوى

الدخول) فى تلك الفئات الدخلية العليا فيما بين نفس العامين المذكورين (أنظر الجدول رقم ٣).

وجملة القول فقد إرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى ريف الجمهورية من ٣٠,١٤٠ مليون جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٢,٨٧٢ مليون جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، ولما كان عدد أسر العينة فى ريف الجمهورية ٥٨٨١ أسرة فى بحث ١٩٩١/٩٠ و ٨١٨٣ أسرة فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فقد إرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه من ٥١٢٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٤٦١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (٥٧).

٣/٢ تطور توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥:-

بإستعراض البيانات المتاحة فى جدول رقم (٤) عن توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل والأنفاق والاستهلاك ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث الدخل والإنفاق والاستهلاك١٩٩٦/٩٥- **يتضح ما يلى** :-

- فى فئة الدخل العائلى (إلى أقل من ١٥٠٠ جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٦٨٨٦٩٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٦٤٥١٢جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الاسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية الدنيا يرتفع من ١٠٦١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠٩١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية الدنيا يرتفع من ٩٥٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠٥٧ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥(٥٨).

- فى فئة الدخل العائلى (من ١٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ١١٤٣٢٢٧ جنيها سنويا فى

بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٥٠٨٩٨ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يثبت عند مستوى ١٧٧١جنيها سنويا فى بحثى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية يرتفع من ١٤٦٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٥٤٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٤).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٢٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠ جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر ا لعينة من ٢٢٦٥١٣٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٩٧٠٦٣٨ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يرتفع قليلاً من ٢٢٥٨جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢٦٨جنيها سنوياً فى بحث١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية يثبت عند مستوى ١٨٣٦ جنيها سنوياً فى بحثى ١٩٩١/٩٠و ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٤).

- فى فئة الدخل العائلى(من ٢٥٠٠ إلى أقل من ٣٥٠٠جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٧٤١٣٢٦١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٨٣٤٣٤٦جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يرتفع قليلاً من ٣٠١٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٠٢٦ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية يرتفع قليلاً أيضا من ٢٢٥٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢٧٣ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٤).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٣٥٠٠ إلى أقل من ٤٥٠٠جنيها) وبينما ينخفض إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ١٠١١٩٤٧٦ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٧٤١٦٠٨٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يرتفع قليلاً من

جدول رقم (٤)

توزيع الدخل العائلى الصافى بالجنيهات لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(على المستوى القومى)

رقم الفئة	فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠			١٩٩٦/٩٥		
		إجمالى الدخل العائلى	عدد الاسر	عدد الأفراد ذوى الدخول	إجمالى الدخل العائلى	عدد الاسر	عدد الافراد ذوى الدخول
١	-١٥٠٠	٦٨٨٦٩٠	٦٤٩	٧٢١	٣٦٤٥١٢	٣٣٤	٣٤٥
٢	١٥٠٠-	١١٤٣٢٢٧	٦٤٦	٧٨٢	٥٥٠٨٩٨	٣١١	٣٥٦
٣	٢٠٠٠-	٢٢٦٥١٣٢	١٠٠٣	١٢٣٤	٩٧٠٦٣٨	٤٢٨	٥٢٩
٤	٢٥٠٠-	٧٤١٣٢٦١	٢٤٦١	٣٢٩٥	٣٨٣٤٣٤٦	١٢٦٧	١٦٨٧
٥	٣٥٠٠-	١٠١١٩٤٧٦	٢٥٥٣	٣٧٣٩	٧٤١٦٠٨٧	١٨٥٥	٢٦١٧
٦	٤٥٠٠-	١٤١٠٣٤٤٨	٢٧٢٢	٤٣٦٤	١٤٩٨٣١٧٠	٢٨٦٤	٤٥٠٣
٧	٦٠٠٠-	١٤١٦٨٠٨١	٢٠٧١	٣٦٠٣	٢١٦٩٠١٧١	٣١٤٠	٥٤٥٢
٨	٨٠٠٠-	١٢٨٤٥٠٥٥	١٣٤٩	٢٥٥٣	٢٦٩٨٤٣٢٥	٢٨٢٠	٥٦١٨
٩	١٢٠٠٠-	٥٥٥٤٢٨٠	٤٠٩	٧٩٧	١٣٠٤٩٤٠٣	٩٥٨	٢٠١٤
١٠	١٦٠٠٠-	٢٩٣٣٠٣٥	١٦٦	٣٢١	٦٥٥٧٨٦٥	٣٧١	٧٩٣
١١	٢٠٠٠٠-	٢٠١٨٦١٣	٩١	١٦١	٤٦٢٣٧٦٩	٢١٠	٤٥٢
١٢	٢٥٠٠٠-	٨٠١٣٨٣٠	١١٥	١٩٩	١١٠٤٩٤٠٥	٢٤٧	٥٢٨
	الجملة	٨١٢٦٦١٢٨	١٤٢٣٥	٢١٧٦٩	١١٢٠٧٤٥٨٩	١٤٨٠٥	٢٤٩٤٤
	متوسط الدخل	٥٧٠٩		٣٧٣٣		٧٥٧٠	٤٤٩٣

المصدر: - تم إعداد هذا الجدول من الجدولين رقمى (٢) و (٣) ، حيث يمثل إجمالى الدخل العائلى وعدد الأسر وعدد الأفراد ذوى الدخول(على المستوى القومى) مجموع هذه المكونات فى حضر وريف الجمهورية، وبمعنى آخر فإن هذا الجدول تجميع للجدولين السابقين رقمى(٢) و (٣).

٣٩٦٤ جنيهـا سـنوياً فـي بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ٣٩٩٨ جنيهـا سـنوياً فـي بحـث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفـرد (مـن ذوى الدخـول) فـى تلـك الفئـة الدخليـة يرتفـع مـن ٢٧٠٦جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ٢٨٣٣ جنيهـا سـنويا فـى بحث ٩٥/ ١٩٩٦(أنظر الجـدول رقـم ٤).

* فى فئات الدخل العائلى الدنيا (إلى أقـل مـن ٤٥٠٠جنيهـا سـنويا) بواقـع أقـل مـن ٣٧٥جنيهـا شـهريا كحد أقصـى فـإن إجمـالى الدخـل العـائلى الصـافى لأسـر العينـة ينخفـض فيمـا بيـن عـامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥، فـى حيـن يرتفـع متوسـط دخل الأسرة الممكن التصـرف فيـه فـى هـذه الفئـات الدخليـة الدنيـا فيمـا بيـن العـامين المذكوريـن بإسـتثناء ثباتـه فـى فئـة الدخـل العمـائلى(مـن ١٥٠٠ إلـى أقـل مـن ٢٠٠٠جنيهـا سـنويا) كمـا سـبق وأشـرنا ، كمـا يرتفـع متوسـط دخـل الفـرد (مـن ذوى الدخـول) فـى تلـك الفئـات الدخليـة الدنيـا فيمـا بيـن نفـس العـامين بإسـتثناء ثباتـه فـى فئـة الدخـل العـائلى (مـن ٢٠٠٠ إلـى أقـل مـن ٢٥٠٠ جنيهـا سـنويا) كمـا سـبق وأشـرنا أيضـا (أنظـر الجـدول رقـم ٤).

- فـى فئـة الدخـل العـائلى (مـن ٤٥٠٠ إلـى أقـل مـن ٦٠٠٠ جنيهـا) يرتفـع إجمـالى الدخـل العـائلى الصـافى لأسـر العينـة مـن ١٤١٠٣٤٤٨ جنيهـا سـنوياً فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ١٤٩٨٣١٧٠جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥، كمـا يرتفـع متوسـط دخـل الأسـرة الممكـن التصـرف فيـه فـى هـذه الفئـة الدخليـة مـن ٥١٨١ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ٥٢٣٢ جنيهـا سـنوياً فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥، وكذلـك الحـال يرتفـع متوسـط دخـل الفـرد (مـن ذوى الدخـول) فـى تلـك الفئـة الدخليـة مـن ٣٢٣٢ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ٣٢٩١ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥ (أنظـر الجـدول رقـم ٤).

- فـى فئـة الدخـل العـائلى (مـن ٦٠٠٠ إلـى أقـل مـن ٨٠٠٠ جنيهـا) يرتفـع إجمـالى الدخـل العـائلى الصـافى لأسـر العينـة مـن ١٤١٦٨٠٨١ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩١/٩٠ إلـى ٢١٦٩٠١٧١ جنيهـا سـنويا فـى بحـث ١٩٩٦/٩٥، كمـا يرتفـع متوسـط دخـل الأسـرة الممكـن التصـرف فيـه فـى هـذه الفئـة الدخليـة مـن ٦٨٤١

جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٩٠٨ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وكذلك الحال يرتفع متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٣٩٣٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٣٩٧٨ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٤).

- فى فئة الدخل العائلى (من ٨٠٠٠ إلى أقل من ١٢٠٠٠ جنيها) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ١٢٨٤٥٠٥٥جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٦٩٨٤٣٢٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ٩٥٢٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٩٥٦٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، فى حين ينخفض متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٥٠٣١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٨٠٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥(أنظر الجدول رقم ٤).

- فى فئة الدخل العائلى (من ١٢٠٠٠ إلى أقل من ١٦٠٠٠جنيها) يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٥٥٥٤٢٨٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٣٠٤٩٤٠٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية من ١٣٥٨٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٣٦٢٢ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فى حين ينخفض متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية من ٦٩٦٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٤٧٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٤).

- فى فئة الدخل العائلى (من ١٦٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ جنيها) وبينما يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٢٩٣٣٠٣٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٥٥٧٨٦٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية يثبت عند مستوى ١٧٦٧٠ جنيها سنوياً فى بحثى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ ، وإذا بمتوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض من

٩١٣٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٨٢٧٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٤).

* فى فئات الدخل العائلى المرتفعة (من ٤٥٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠جنيها سنويا) بواقع أقل من ١٦٦٧ جنيها شهريا كحد أقصى فإن إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة يرتفع فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥، كما يرتفع متوسط دخل الاسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئات الدخلية المرتفعة فيما بين العامين المذكورين بإستثناء ثباته فى فئة الدخل العائلى (من ١٦٠٠٠ إلى أقل من ٢٠٠٠٠ جنيها سنويا) كما سبق واشرنا ، أما متوسط دخل الفرد (من ذوى الدخول) فى تلك الفئات الدخلية المرتفعة فإنه يرتفع فى الفئتين الدخليتين الأوليين فيما بين نفس العامين ثم ينخفض فى الفئات الدخلية الثلاث الأخيرة(أنظر الجدول رقم ٤).

- فى فئة الدخل العائلى(من ٢٠٠٠٠ إلى أقل من ٢٥٠٠٠ جنيها) وبينما يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٢٠١٨٦١٣ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٦٢٣٧٦٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية ينخفض من ٢٢١٨٣ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٢٠١٨ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض أيضا من ١٢٥٣٨ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١٠٢٣٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٤).

- فى فئة الدخل العائلى(من ٢٥٠٠٠ جنيهاً فأكثر) وبينما يرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٨٠١٣٨٣٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١١٠٤٩٤٠٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فإذا بمتوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هذه الفئة الدخلية ينخفض من ٦٩٦٨٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٤٤٧٣٤ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وإذا بمتوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى تلك الفئة الدخلية ينخفض أيضا من

٤٠٢٧١ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٢٠٩٢٧ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ (أنظر الجدول رقم ٤).

* فى فئتى الدخل العائلى العليا (من ٢٠٠٠٠ جنيها سنويا فأكثر) بواقع أكبر من ١٦٦٧ جنيها شهريا كحد أدنى فإن إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة يرتفع فيما بين عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥، فى حين ينخفض متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه فى هاتين الفئتين الدخليتين العليا فيما بين العامين المذكورين، كما ينخفض متوسط دخل الفرد(من ذوى الدخول) فى نفس هاتين الفئتين الدخليتين العليا فيما بين نفس العامين المذكورين (أنظر الجدول رقم ٤).

وجملة القول فقد إرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى من ٨١,٢٦٦ مليون جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ١١٢,٠٧٥ مليون جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، ولما كان عدد أسر العينة على المستوى القومى (حضر وريف الجمهورية معاً) ١٤٢٣٥ أسرة فى بحث ١٩٩١/٩٠ و ١٤٨٠٥ أسرة فى بحث ١٩٩٦/٩٥، فقد إرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه من ٥٧٠٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٧٥٧٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥[٥٩].

٤/٢ التفاوت فى توزيع الدخل العائلى الصافى لاسر العينة فى حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥:-

إذا قارنا مقدار التفاوت فى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة بين كل من حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠- نجد أن ريف الجمهورية أفضل كثيراً من هذه الناحية منه فى الحضر. ويتضح ذلك من أن معامل جينى يساوى ٠,٣٣٢٨٧ فى الريف مقابل ٠,٣٩٩٤٢ فى الحضر[٦٠]. وإذا نظرنا إلى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى فإننا نجدة أفضل وضعاً عما لو نظرنا إليه على مستوى حضر الجمهورية، وإن كان أكثر سوءاً عما لو

نظرنا إليه على مستوى ريف الجمهورية. ويتضح ذلك من معامل جينى، إذْ يبلغ قيمة هذا المعامل ٠,٣٧٣٨٥ على المستوى القومى(٦١).

وإذا قارنا مقدار التفاوت فى توزيع نفس الدخل العائلى الصافى لأسر العينة بين كل من حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى حسب نفس فئات الدخل العائلى ولكن هذه المرة فى بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك ١٩٩٦/٩٥- نجد أن ريف الجمهورية لا يزال أفضل كثيراً من هذه الناحية منه فى الحضر. ويتضح ذلك من أن معامل جينى يساوى ٠,٣٠٤١٣ فى الريف مقابل ٠,٣٦٣٦٤ فى الحضر(٦٢).وإذا نظرنا إلى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى فإننا نجده لا يزال أفضل وضعاً عما لو نظرنا إليه على مستوى حضر الجمهورية،وإن كان أكثر سوءًا عما لو نظرنا إليه على مستوى ريف الجمهورية. ويتضح ذلك من معامل جينى، إذْ يبلغ قيمة هذا المعامل ٠,٣٤٣٥٧ على المستوى القومى (٦٣).

ومما سبق ، يتضح أن التفاوت فى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥ -أفضل كثيراً مقارناً به فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ (أنظر الجدول رقم٥).

جدول رقم (٥)

معامل جينى لتوزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى فى بحثى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥

	١٩٩١/٩٠	١٩٩٦/٩٥
حضر الجمهورية	٠,٣٩٩٤٢	٠,٣٦٣٦٤
ريف الجمهورية	٠,٣٣٢٨٧	٠,٣٠٤١٣
على المستوى القومى	٠,٣٧٣٨٥	٠,٣٤٣٥٧

المصدر : أنظر الملاحق أرقام (٢) و (٤) و (٦).

٣- قياس أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات:

كما كان توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية حسب فئات الإنفاق السنوى للأسرة يعكس توزيع الدخل العائلى الصافى

لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى ، حيث أن التغير فى الدخل العائلى الصافى فى إتجاه معين لأسرة معينة فى فئة دخلية معينة يؤدى إلى التغير فى الإنفاق الإستهلاكى فى نفس الإتجاه لهذه الأسرة فى ذات الفئة الدخلية المعنية ولكن بنسبة أقل من نسبة التغير فى هذا الدخل. فقد أعتبر التفاوت فى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥ صورة للتفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة على المستوى القومى على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية حسب فئات الإنفاق السنوى للأسرة فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥. يضاف لما سبق أنه لما كان من الصعوبة بمكان الحصول على إحصاءات لضريبة المبيعات موزعة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية حسب فئات الإنفاق السنوى، ولما كان بالإمكان الحصول على تلك الإحصاءات للمتحصلات الفعلية من ضريبة المبيعات موزعة فقط على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ دون توزيعها حسب فئات الإنفاق السنوى، فقد أمكن التوصل إلى متوسط إنفاق الأسرة فى صورة ضريبة المبيعات موزعة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥. وعليه، فقد أمكن قياس أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات من خلال قياس التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة – على المستوى القومى – على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية فى بحثى الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة. ويمكن قياس هذا التفاوت عن طريق كل من منحنى لورنز ومعامل جينى.

١/٣ قياس التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للاسرة – على المستوى القومى – على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠:-

لما كانت الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات من ٣مايو ١٩٩١ وحتى نهاية أغسطس١٩٩١- أى خلال إجراء بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠- قد بلغت نحو ١٩٤٨,٣٥ مليون جنيه موزعة على مجموعات الانفاق الإستهلاكى الرئيسية، ولما كانت مجموعة الطعام والشراب قد ساهمت بالنصيب الأكبر فى تلك الحصيلة(الثلث تقريباً)، فقد بلغ متوسط إنفاق -

الأسرة فى صورة ضريبة المبيعات نحو ١٦٦,١٧ جنيها موزعة على نفس مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية فى بحث ١٩٩١/٩٠، وقد ظلت مجموعة الطعام والشراب هى المستأثرة بالنصيب الاكبر فى إنفاق الاسرة(أنظر الجدول رقم ٧). ولما كان متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة على المستوى القومى (متضمنة ضريبة المبيعات) فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠ نحو ٥٠٦٢,٩٢جنيها موزعة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية، فقد بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة على المستوى القومى(بدون ضريبة المبيعات) فى نفس بحث ١٩٩١/٩٠ نحو ٤٨٩٦,٧٥جنيهاً موزعة على نفس تلك المجموعات (قارن بين الجدولين ٧،٦).

وإذا قارنا مقدار التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للاسرة – على المستوى القومى – على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠- نجد أنه بعد فرض ضريبة المبيعات الوضع أفضل منه فيما لو لم تفرض تلك الضريبة. ويتضح ذلك من إشتقاق منحنى لورنز وإيجاد معامل جينى لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة- على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية مرة (متضمنة ضريبة المبيعات) ومرة أخرى(بدون ضريبة المبيعات) فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك١٩٩١/٩٠(أنظر الملاحق أرقام ٧،٨،٩،١٠). فبينما بلغ معامل جينى لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة – على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩١/٩٠ نحو ٠,٥٠٣٢٢ ، فإذا بمعامل جينى لهذا المتوسط(متضمنا ضريبة المبيعات) يبلغ نحو ٠,٤٩٤٧٨ وإذا بمنحنى لورنز لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للاسرة – على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩١/٩٠ أبعد عن القطر الرئيسى(خط العدالة المطلقة) مقارناً بمنحنى لورنز لهذا المتوسط(متضمنا ضريبة المبيعات) (أنظر الجدول رقم ٨ والرسم البيانى رقم ١).

جدول رقم (٦)

متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة بالجنيهات- فى حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى- على مجموعات الإنفـــاق الإستهلاكى الرئيسية(متضمنة ضريبة المبيعات) فـــى بحث ١٩٩١/٩٠مقارناً ببحث١٩٩٦/٩٥

مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية	١٩٩١/٩٠			١٩٩٦/٩٥		
	حضر الجمهورية	ريف الجمهورية	المستوى القومى	حضر الجمهورية	ريف الجمهورية	المستوى القومى
١- الطعام والشراب	٢٧٦٠,٧٠	٢٧٣٠,١٣	٢٧٤٥,٤١٥	٣٥٧٤,٦٢	٣١٥٢,٣٦	٣٣٦٣,٤٩
٢- السجاير والدخان والمكيفات	٢٣٦,٠٢	٢١٤,٧٣	٢٢٥,٣٧٥	٢٦١,٩٣	٢٤٩,٠٤	٢٤٥,٤٨٥
٣- الملابس والأقمشة وأغطية القدم	٤٦٤,٩٧	٣٤٧,٤٤	٤٠٦,٢٠٥	٧٤٢,٢٤	٤٧٦,٧٣	٦٠٩,٤٨٥
٤- المسكن ومستلزماته.	٤٨٧,٥٦	٤٨٠,٠٢	٤٨٣,٧٩	٧٠٩,٥٢	٦١٤,٩٩	٦٦٢,٢٥٥
٥- الأثاث والتجهيزات المنزلية	٢٦٨,٣٩	١٩٦,٠٨	٢٣٢,٢٣٥	٣٨٢,٩٨	٢٢٤,٩٠	٣٠٣,٩٤
٦- الخدمات والرعاية الصحية	٢٤٤,٥١	١٥٧,٥٥	٢٠١,٠٣	٣١١,٠٣	١٩٧,٦١	٢٥٤,٣٢
٧- النقل والمواصلات	٣٥١,٣٣	١٢٨,٥٦	٢٣٩,٩٤٥	٤٧١,٦٠	١٦٩,٤٢	٣٢٠,٥١
٨- التعليم	١٦٠,٥٣	٧٦,٩٩	١١٨,٧٦	٣٥٢,٠٤	١٨٣,١٥	٢٦٧,٥٩٥
٩- الثقافة والرياضة والترفية	١٧٥,٠٥	٨٠,٨٢	١٢٧,٩٣٥	٣٤٧,٠١	١٣٩,٤٣	٢٤٣,٢٢
١٠- المطاعم والمقاهى والفنادق وأوجه الانفاق الإستهلاكى الأخرى.	٣٧٧,٠٣	١٨٧,٤٢	٢٨٢,٢٢٥	٤٨٧,٣٣	٢٠٤,٧٧	٣٤٦,٠٥
إجمالى الإنفاق الإستهلاكى	٥٥٢٦,١٠	٤٥٩٩,٧٤	٥٠٦٢,٩٢٠	٧٦٤٠,٣٠	٥٥٩٢,٤٠	٦٦١٦,٣٥
عدد الأسر	٨٣٥٤	٥٨٨١	٧١١٨	٦٦٢٢	٨١٨٣	٧٤٠٣
عدد الأفراد	٤٣٦١٤	٣٨٤٩٥	٤١٠٥٥	٢٨٩١١	٤٥٠٢٨	٣٦٩٧٠

المصدر :

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، ندوة بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥، أهم المؤشرات عن نتائج البحث ، القاهرة ، يوليو ١٩٩٧ ، ص١١.

ملحوظة :

- تم دمج مجموعتى المطاعم والمقاهى والفنادق ، وأوجه الانفاق الإستهلاكى الأخرى فى مجموعة واحدة.
- متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة على المستوى القومى هو المتوسط الحسابى لهذا المتوسط فى حضر وريف الجمهورية.

جدول رقم (٧)

متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة بالجنيهات-على المستوى القومى-
على مجموعات الإنفاق الإنفاق الاستهلاكى الرئيسية(بدون ضريبة المبيعات)
فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

مجموعة الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية	١٩٩١/٩٠				١٩٩٦/٩٥			
	(١) متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة (متضمنة ضريبة المبيعات)	(٢) الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات (بالمليون جنيه)	(٣) متوسط إنفاق الأسرة فى صورة ضريبة المبيعات بالجنيهات	(٤) متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة (بدون ضريبة المبيعات)	(٥) متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة (متضمنة ضريبة المبيعات)	(٦) الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات (بالمليون جنيه)	(٧) متوسط إنفاق الأسرة فى صورة ضريبة المبيعات بالجنيهات	(٨) متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة (بدون ضريبة المبيعات)
الأولى	٢٧٤٥,٤١٥	٦٦٢,٤٤	٥٦,٥٠	٢٦٨٨,٩١٥	٣٣٦٣,٤٩	٣٦٠٢,٦٨	٢٨٣,١٦	٣٠٨٠,٣٣
الثانية	٢٢٥,٣٧٥	٣٧١,١٢	٣١,٦٥	١٩٣,٧٢٥	٢٤٥,٤٨٥	٢٠٣٠	١٥٩,٥٥	٨٥,٩٣٥
الثالثة	٤٠٦,٢٠٥	٩٧,٤٢	٨,٣١	٣٩٧,٨٩٥	٦٠٩,٤٨٥	٥٣٣	٤١,٨٩	٥٦٧,٥٩٥
الرابعة	٤٨٣,٧٩	١٤٦,١٣	١٢,٤٦	٤٧١,٣٣	٦٦٢,٢٥٥	٧٨٩,٦	٦٢,٠٦	٦٠٠,١٩٥
الخامسة	٢٣٢,٢٣٥	٣٨,٩٧	٣,٣٢	٢٢٨,٩١٥	٣٠٣,٩٤	٢٢٤	١٧,٦١	٢٨٦,٣٣
السادسة	٢٠١,٠٣	٥٧,٤٨	٤,٩٠	١٩٦,١٣	٢٥٤,٣٢	٣٠٨	٢٤,٢١	٢٣٠,١١
السابعة	٢٣٩,٩٤٥	٥٤,٥٢	٤,٦٥	٢٣٥,٢٩٥	٣٢٠,٥١	٢٨٩	٢٢,٧٢	٢٩٧,٧٩
الثامنة	١١٨,٧٦	٢٧,٢٨	٢,٣٣	١١٦,٤٣	٢٦٧,٥٩٥	١٤٢	١١,١٦	٢٥٦,٤٣٥
التاسعة	١٢٧,٩٣٥	٤٠,٩٢	٣,٤٩	١٢٤,٤٤٥	٢٤٣,٢٢	٢١٩	١٧,٢١	٢٢٦,٠١
العاشرة	٢٨٢,٢٢٥	٤٥٢,٠٧	٣٨,٥٦	٢٤٣,٦٦٥	٣٤٦,٠٥	٢٣٢٦	١٨٢,٨٢	١٦٣,٢٣
الإجمالى	٥٠٦٢,٩٢	١٩٤٨,٣٥	١٦٦,١٧	٤٨٩٦,٧٤٥	٦٦١٦,٣٥	١٠٤٦٣,٢٨	٨٢٢,٣٩	٥٧٩٣,٩٦

المصدر:

- الأعمدة أرقام (١) و (٥) مأخوذة من الجدول رقم (٦) .
- الأعمدة أرقام (٢) و (٦) مأخوذة من : مصلحة الضرائب على المبيعات،الإدارة العامة للشئون المالية والحسابات (إدارة الإيرادات) ، بيانات غير منشورة.
- الأعمدة أرقام (٣) و (٧) تم حسابها من خارج قسمة العمودين (٢) و(٦) على عدد أسر الجمهورية خلال عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ والذى بلغ نحو ١١٧٢٤٦٨٧ أسرة ، ١٢٧٢٢٩٧٤ أسرة على الترتيب.
- الأعمدة أرقام (٤) و (٨) تم حسابها من طرح العمود رقم (٣) من العمود رقم (١) ومن طرح العمود رقم (٧) من العمود رقم (٥) على الترتيب.

٢/٣ قياس التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥:-

لما كانت الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات من أول أكتوبر ١٩٩٥ وحتى نهاية سبتمبر ١٩٩٦- أى خلال إجراء بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥- قد بلغت نحو ١٠٤٦٣,٢٨ مليون جنيه موزعة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية ، ولما كانت مجموعة الطعام والشراب قد ساهمت بالنصيب الأكبر فى تلك الحصيلة (الثلث تقريباً)، فقد بلغ متوسط إنفاق الأسرة فى صورة ضريبة المبيعات نحو ٨٢٢,٣٩ جنيهاً موزعة على نفس مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية فى بحث ١٩٩٦/٩٥، وقد ظلت مجموعة الطعام والشراب هى المستأثرة بالنصيب الأكبر فى إنفاق الأسرة (أنظر الجدول رقم ٧). ولما كان متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة على المستوى القومى(متضمنة ضريبة المبيعات) فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥ نحو ٦٦١٦,٣٥ جنيهاً موزعة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية ، فقد بلغ متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة على المستوى القومى (بدون ضريبة المبيعات) فى نفس بحث١٩٩٦/٩٥ نحو ٥٧٩٣,٩٦جنيها موزعة على نفس تلك المجموعات(قارن بين الجدولين ٧،٦).

وإذا قارنا مقدار التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة -على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك١٩٩٦/٩٥- نجد أنه بعد فرض ضريبة المبيعات الوضع أفضل أيضاً منه فيما لو لم تفرض تلك الضريبة. ويتضح ذلك أيضا من إشتقاق منحنى لورنز وإيجاد معامل جينى لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة -على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية مرة (متضمنة ضريبة المبيعات) ومرة أخرى(بدون ضريبة المبيعات) فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك١٩٩٦/٩٥(أنظر الملاحق أرقام٧،٨،٩،١٠). فبينما بلغ معامل جينى لمتوسط الانفاق الإستهلاكى للأسرة- على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية(بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩٦/٩٥ نحو ٠,٤٧٩٦، فإذا بمعامل جينى لهذا المتوسط (متضمنا ضريبة المبيعات) يبلغ نحو ٠,٤٥٢٧٦ وإذا بمنحنى لورنز لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة -على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى

الرئيسية(بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩٦/٩٥ أبعد عن القطر الرئيسى (خط العدالة المطلقة) مقارناً بمنحنى لورنز لهذا المتوسط (متضمنا ضريبة المبيعات) (أنظر الجدول رقم ٨ والرسم البيانى رقم٢).

جدول رقم (٨)

معامل جينى لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية(متضمنة ضريبة المبيعات) و(بدون ضريبة المبيعات) فى بحثى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥

	١٩٩١/٩٠	١٩٩٦/٩٥
بعد فرض ضريبة المبيعات	٠,٤٩٤٧٨	٠,٤٥٢٧٦
بدون ضريبة المبيعات	٠,٠٠٣٢٢	٠,٤٧٩٦

المصدر : أنظر الملاحق أرقام (٨) و (١٠).

ومما سبق ، يتضح أن التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة- على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥ - أفضل كثيراً مقارناً بما هى فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩١/٩٠(أنظر الجدول رقم ٨)، وهو ما يتفق مع كون التفاوت فى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر وريف الجمهورية على المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك ١٩٩٦/٩٥ - أفضل كثيراً مقارناً به فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك١٩٩١/٩٠.

منحنى لورنز لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة- على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية (متضمنة ضريبة المبيعات) و (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩١/٩٠

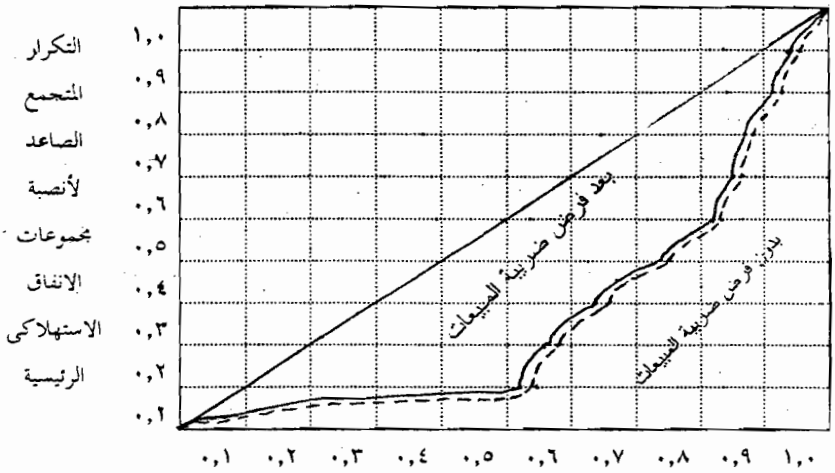

التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة متوسط الإنفاق الاستهلاكى للأسرة

شكل بيانى رقم (١)

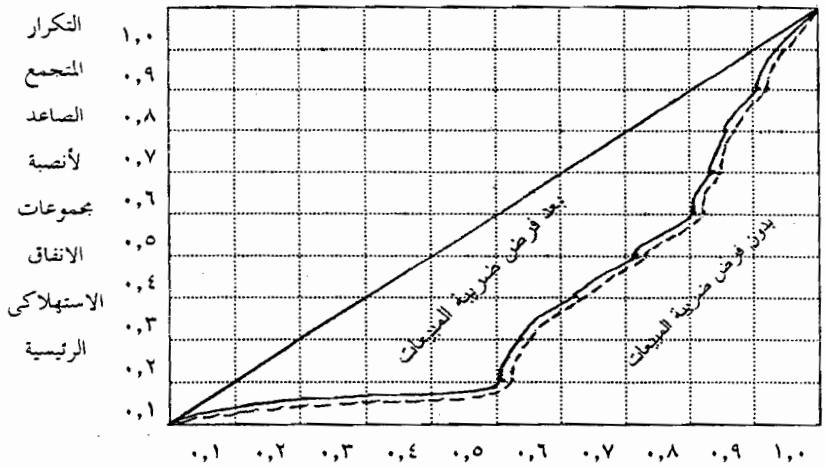

التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة متوسط الإنفاق الاستهلاكى للأسرة

شكل بيانى رقم (٢)

منحنى لورنز لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة- على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية (متضمنة ضريبة المبيعات) و (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩٦/٩٥.

الخلاصة

تجاه قضية توزيع الدخول في الدول النامية - ومن بينها مصر- فإن هناك من يرى أن تحقيق عدالة التوزيع يتم من خلال سياسات الأجل القصير وسياسات الأجل الطويل، ومن بين سياسات الأجل القصير تكون السياسة المالية للدولة. وفي مصر كما في غيرها من البلدان ينظر إلى الضرائب ليس فقط كأدوات مجمعة لإيرادات الموازنة العامة، بل أيضاً كسلاح للمساهمة في تحقيق توزيع للدخل مرغوب فيه إجتماعياً. فخلال الفترة(١٩٦٧- ١٩٨٧) وكمتوسط سنوى أعيد توزيع ما يقرب من ٢١٪ من ا لدخل المحلى الإجمالى لمصر عن طريق الضرائب. وفي دراسة للأعوام ١٩٩٥/٥٨ و ١٩٦٥/٦٤ و ١٩٧٥/٧٤ لتقدير أثر الضرائب على توزيع الدخل في مصر في تلك الأعوام وإلى أى مدى أسهمت في نقل منحنى لورنز بالقرب أو بالبعد عن خط العدالة المطلقة، فقد تم التوصل إلى نتيجة مؤداها أن هناك ميل عام نحو مزيد من العدالة في عام ١٩٧٥/٧٤ مقارنة بعامى ١٩٦٥/٦٤ و ١٩٥٩/٥٨، حيث أن معامل جينى لتوزيع الدخل في عام ١٩٧٥/٧٤ أقل منه في عام ١٩٦٥/٦٤ والأخير أقل أيضاً منه في عام ١٩٥٩/٥٨ وذلك بالنسبة لجميع الحالات التوزيعية.

وعندما بدأت مصر في تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادى في أوائل التسعينات كانت أدوات السياسة المالية من بين الأدوات المختلفة المستخدمة لتحقيق أهداف الإصلاح. ومن بين أدوات السياسة المالية كانت الإجراءات الفعالة في المجال الضريبى، وإن كان النظام الضريبى المصرى لا يزال يعتمد على الضرائب غير المباشرة كمصدر أساسى لإيراداته. وتعمل الضريبة - أى ضريبة - على تحقيق العدالة في توزيع الأعباء المالية في المجتمع بحيث يكون هناك تناسب بين ما يدفعه الفرد من ضرائب وبين قدرته على الدفع، أى يدفع الفرد الضرائب بما يتفق ومقدرته التكليفية. وتعتبر الضريبة العامة على الإنفاق ضريبة غير مباشرة تتسم بعدم العدالة، إذ يتحمل عبؤها الجميع بصرف النظر عن مقدرتهم التكليفية أو قدرتهم على الدفع، وقد صدرت باسم ضريبة المبيعات بمقتضى القانون رقم ١١لسنة١٩٩١ الذى أسهم بذلك في زيادة درجة عدم عدالة النظام الضريبى المصرى، وإن كانت تلك الضريبة قد فرضت في مرحلتها الأولى إبتداء من أوائل مايو ١٩٩١ لتحقيق

أهداف متعددة منها تكامل النظام الضريبى المصرى وتحقيق حصيلة تساهم فى تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة وتمويل الخدمات الأساسية. ويدور موضوع البحث حول "**أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل فى مصر**".وقد إعتمد الباحث فى دراسة موضوع بحثه على **الإستعانة ببحث الدخل والإنفاق** والإستهلاك٩٠/١٩٩١ إلى جانب **الإستعانة ببحث الدخل والإنفاق** والإستهلاك٩٥/١٩٩٦.

وفى تحليل للتطور الربع سنوى لضريبة المبيعات ونسبتها إلى الإيرادات الضريبية فى مصر خلال الفترة (إبريل/يونية١٩٩١-إبريل/يونية١٩٩٥)، وفى ظل زيادة ونمو الحصيلة الفعلية لضريبة المبيعات خلال الفترات الربع سنوية بداية من يوليو/سبتمبر ١٩٩١وحتى إبريل/يونية١٩٩٥ مقارنة بفترة الأساس(إبريل/يونية١٩٩١)، فالملاحظ هو نمو تلك الحصيلة نسبياً خلال الربعين الثانى والرابع من كل عام ميلادى مقارنة بالربعين السابقين لهما وهم الأول والثالث من نفس العام الميلادى على التوالى، والعكس صحيح بمعنى إنخفاض الحصيلة الفعلية لتلك الضريبة نسبياً خلال الربعين الأول والثالث من كل عام ميلادى مقارنة بالربعين السابقين لهما وهما الرابع من العام الميلادى السابق والثانى من نفس العام الميلادى على التوالى. كما بلغت نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية فى مصر أدنى مستوياتها خلال (إبريل/يونية١٩٩١) حيث بلغت نحو ١٨,٣٨٪، ويرجع ذلك إلى أن ضريبة المبيعات بدأ العمل بها وتطبيقها إعتباراً من ٣ مايو ١٩٩١ أى بعد إنقضاء ما يزيد عن ثلث الفترة . وبإنقضاء (إبريل/يونية١٩٩١) وحلول(يوليو/سبتمبر١٩٩١) شهدت نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية فى مصر أعلى مستوياتها حيث بلغت نحو ٣١,٦٢٪.ثم جاءت بعد ذلك الفترات الربع سنوية واحدة تلوى الأخرى حتى (إبريل/يونية ١٩٩٥) لتشهد نسبة ضريبة المبيعات إلى الإيرادات الضريبية فى مصر تذبذباً حول ٢٦٪ وهو تقريباً متوسط تلك النسبة خلال الفترة(إبريل/يونية١٩٩١-إبريل/يونية١٩٩٥). وقد أظهرت نتائج تحليل معادلة الإتجاه العام لتلك النسبة خلال تلك الفترة أن الإتجاه العام وإن كان موجباً إلا أنه معنوى فقط عند مستوى ثقة ٧٠٪، كما بلغ معامل التحديد ٢,٦٪ فقط. ويعنى ذلك أن الإتجاه الموجب لا يمكن إعتباره إتجاهاً عاماً نحو الزيادة بدليل

ا ... معنويته من جهة إلى جانب تدنى معامل التحديد فى معادلة الإتجاه العام من جهة أخرى.

وفى تحليل لتطور توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات فقد إتضح أن إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر الجمهورية قد إرتفع من ٥١,١٢٦ مليون جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٩,٢٠٣ مليون جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥، ولما كان عدد أسر العينة فى حضر الجمهورية فى بحث ١٩٩١/٩ نحو ٨٣٥٤ أسرة وفى بحث ١٩٩٦/٩٥نحو ٦٦٢٢ أسرة فقد إرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه من ٦١٢٠ جنيهاً سنوياً فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٨٩٤٠ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥. كما إرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى ريف الجمهورية من ٣٠,١٤٠ مليون جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٥٢,٨٧٢ مليون جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥، ولما كان عدد أسر العينة فى ريف الجمهورية فى بحث ١٩٩١/٩٠ نحو ٥٨٨١ أسرة وفى بحث ١٩٩٦/٩٥ نحو ٨١٨٣ أسرة فقد إرتفع متوسط دخل الاسرة الممكن التصرف فيه من ٥١٢٥ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٤٦١ جنيها سنوياً فى بحث ١٩٩٦/٩٥. وعلى المستوى القومى فقد إرتفع إجمالى الدخل العائلى الصافى لأسر العينة من ٨١,٢٦٦ مليون جنيها سنويا فى بحث١٩٩١/٩٠ إلى ١١٢,٠٧٥ مليون جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥ ، و لما كان عدد أسر العينة على المستوى القومى (حضر وريف الجمهورية معاً) فى بحث ١٩٩١/٩٠نحو ١٤٢٣٥ أسرة وفى بحث ١٩٩٦/٩٥ نحو ١٤٨٠٥ أسرة فقد إرتفع متوسط دخل الأسرة الممكن التصرف فيه من ٥٧٠٩ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩١/٩٠ إلى ٧٥٧٠ جنيها سنويا فى بحث ١٩٩٦/٩٥.

وبمقارنة مقدار التفاوت فى توزيع ا لدخل العائلى الصافى لأسر العينة بين كل من حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث الدخل و الإنفاق الإستهلاكى ١٩٩١/٩٠- نجد أن ريف الجمهورية أفضل كثيراً من هذه الناحية منه فى الحضر . ويتضح ذلك من أن معامل جينى يساوى ٠,٣٣٢٨٧ فى الريف مقابل ٠,٣٩٩٤٢ فى الحضر. وبالنظر إلى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى فإننا نجده أفضل وضعاً من هذه

الناحية منه على مستوى حضر الجمهورية ، وإن كان أكثر سوءًا من هذه ا لناحية منه على مستوى ريف الجمهورية. ويتضح ذلك من معامل جينى حيث يبلغ قيمة هذا المعامل ٠,٣٧٣٨٥ على المستوى القومى. وبمقارنة مقدار التفاوت فى توزيع نفس الدخل العائلى الصافى لأسر العينة بين كل من حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى حسب نفس فئات الدخل العائلى ولكن هذه المرة فى بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك١٩٩٦/٩٥- نجد أن ريف الجمهورية لا يزال أفضل كثيراً من هذه الناحية منه فى الحضر. ويتضح ذلك من أن معامل جينى يساوى ٠,٣٠٤١٣ فى الريف مقابل ٠,٣٦٣٦٤ فى الحضر. وبالنظر إلى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى فإننا نجده لا يزال أفضل وضعاً من هذه الناحية منه على مستوى حضر الجمهورية، وإن كان أكثر سوءًا من هذه الناحية منه على مستوى ريف الجمهورية. ويتضح ذلك من معامل جينى حيث يبلغ قيمة هذا المعامل ٠,٣٤٣٥٧ على المستوى القومى. وعليه ، فإن التفاوت فى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر وريف الجمهورية وعلى ا لمستوى القومى حسب فئات ا لدخل العائلى فى بحث ١٩٩٦/٩٥- أفضل كثيراً مقارنا به فى بحث ١٩٩١/٩٠.

وفى محاولة للتعرف على أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات- نجد أنه لما كان توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للاسرة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية حسب فئات الإنفاق السنوى للأسرة يعكس توزيع الدخل العائلى ا لصافى لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى، فقد أعتبر التفاوت فى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة على المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥ صورة للتفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة على المستوى القومى على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية حسب فئات الإنفاق السنوى للاسرة فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥. ولما كان من ا لصعوبة بمكان الحصول على إحصاءات لضريبة المبيعات موزعة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية حسب فئات الإنفاق السنوى. ولما كان بالإمكان الحصول على تلك الإحصاءات موزعة فقط على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية دون توزيعها حسب فئات الإنفاق السنوى، فقد أمكن التوصل إلى متوسط إنفاق الاسرة فى صورة ضريبة

المبيعات موزعة على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ . وعليه ، فقد أمكن قياس أثر ضريبة المبيعات على توزيع الدخل فى مصر فى التسعينات من خلال قياس التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة- على المستوى القومى - على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث ١٩٩١/٩٠ ثم فى بحث ١٩٩٦/٩٥.

وبمقارنة مقدار التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة -على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث ١٩٩١/٩٠- نجد أنه بعد فرض ضريبة ا لمبيعات الوضع أفضل منه فيما لو لم تفرض تلك الضريبة. ويتضح ذلك من إشتقاق منحنى لورنز وإيجاد معامل جينى لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية مرة (متضمنة ضريبة المبيعات) ومرة أخرى (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩١/٩٠. فبينما بلغ معامل جينى لهذا المتوسط (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩١/٩٠ نحو ٠,٥٠٣٢٢ ، فإذا به (متضمنا ضريبة المبيعات) يبلغ نحو ٠,٤٩٤٧٨، وإذا بمنحنى لورنز لهذا المتوسط (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩١/٩٠ أبعد عن خط العدالة المطلقة مقارناً بمنحنى لورنز لذلك المتوسط (متضمنا ضريبة المبيعات).

وبمقارنة مقدار التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للاسرة - على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث ١٩٩٦/٩٥- نجد أنه بعد فرض ضريبة المبيعات الوضع أفضل أيضا منه فيما لو لم تفرض تلك الضريبة. ويتضح ذلك أيضا من إشتقاق منحنى لورنز وإيجاد معامل جينى لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية مرة(متضمنة ضريبة المبيعات) ومرة أخرى (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩٦/٩٥. فبينما بلغ معامل جينى لهذا المتوسط(بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩٦/٩٥ نحو ٠,٤٧٩٦ ، فإذا به (متضمناً ضريبة المبيعات)

يبلغ نحو ٠,٤٥٢٧٦ ، وإذا بمنحنى لورنز لهذا المتوسط (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩٦/٩٥ أبعد أيضا عن خط العدالة المطلقة مقارناً بمنحنى لورنز لذلك المتوسط (متضمناً ضريبة المبيعات).

ومما سبق ، يتضح أن التفاوت فى توزيع متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة -على المستوى القومى- على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية بعد فرض ضريبة المبيعات وفيما لو لم تفرض تلك الضريبة فى بحث ١٩٩٦/٩٥ - أفضل كثيراً مقارناً به فى بحث١٩٩١/٩٠، وهو ما يتفق مع كون التفاوت فى توزيع الدخل العائلى الصافى لأسر العينة فى حضر وريف الجمهورية وعلى المستوى القومى حسب فئات الدخل العائلى فى بحث ١٩٩٦/٩٥ - أفضل كثيراً مقارناً به فى بحث١٩٩١/٩٠.

الهوامـــش

١- د. محمـد رضـا العـدل، المالية العامـة ، مكتبـة عيـن شـمس ، القـاهرة، ١٩٧٦،ص١٦٥.

٢- د. محمد سلطان أبو على ، د.هناء خير الدين، أصول علم الاقتصاد بين النظرية والتطبيق، مكتبة نهضة الشرق ، القاهرة ، ١٩٩٠، ص٢٣٧.

- Nanah C.hakwan,Income Inequality and Poverty, Methods of Estimation and policy Applications , Oxford University press, 1980, P.1.

- د. عبد العزيز على السودانى، أسس السياسة المالية : مدخل تحليل قرارات المالية العامة ، الدار الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٦، ص ص١٨٩-١٩٩.

٣- د. عبد العزيز على السودانى، مرجع سابق ذكره ص ص١٩٨-١٩٩.

- د. إبراهيم العيسوى، التوزيع والنمو والتنمية ،بعض المسائل النظرية والشواهد العملية مع إشارة خاصة لمصر، المؤتمر العلمى السنوى الرابع للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد السياسى والاحصاء والتشريع، القاهرة ، مايو ١٩٧٩، ص١٦٣.

- د. سعد محمد حافظ ، تقييم أسلوب معالجة توزيع الدخل فى نظم الحسابات القومية للدول النامية، مصر المعاصرة، العدد ٤٠٥ ، يوليو ١٩٨٦، ص٨.

- A.B. Atkinson, The Economic of Inequality, Claredon Press, Oxford, 1983, P.1.

٤- د. محمد سلطان أبو على ، د. هناء خير الدين، مرجع سابق ذكره، ص٢٤٠.

- د. عبد العزيز على السودانى ، مرجع سابق ذكره، ص ص ١٨٩-١٩٧.

٥- د. محمد رضا العدل، المالية العامة ، مرجع سابق ذكره، ص٢٦٤.

٦- أمينة أحمد عز الدين عبد الله، التنمية الاقتصادية وتوزيع الدخل فى مصر، رسالة دكتوراه، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة،١٩٨٣،ص٢٨.

٧- بينما إنخفض النصيب النسبى للأجور بالنسبة للدخل المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية ليصل لأقل معدل له وهو ٢٧,٤٪ عام ١٩٩١/٩٠

مقارنة بالأعوام السابقة فى تاريخ مصر، فقد قفز النصيب النسبى لعوائد حقوق التملك بالنسبة للدخل المحلى الإجمالى بتكلفة عوامل الإنتاج الجارية ليصل لأعلى معدل له وهو ٧٢,٦٪ عام ١٩٩١/٩٠ مقارنة أيضا بالأعوام السابقة فى تاريخ مصر. ويشير ذلك إلى مدى العبء الواقع على أصحاب الأجور والمرتبات مع بداية تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادى فى مصر. أنظر :-

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، الكتاب الإحصائي السنوى، ١٩٩١/٩٠، ١٩٩٢/٩١.

- وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للمتابعة ، بيانات غير منشورة.

٨- د. محمد يحيى عويس ، دراسات إقتصادية ، مكتبة عين شمس، القاهرة ، ١٩٦٢، ص ص ٣٥ - ٣٦.

٩- ترجع مجموعة الأسباب الأقتصادية إما إلى أسباب متعلقة بعرض عناصر الإنتاج أو إلى أسباب متعلقة بالطلب على عناصر الإنتاج أو إلى أسباب متعلقة بالجانبين معاً. وتتعلق مجموعة الأسباب العقائدية بالأديان وما تضعة من مبادئ وقوانين دنيوية. وتنتج مجموعة الأسباب السياسية عن السياسة التى تحددها الدولة بما لها من قانون وسلطة سيادية على أراضيها ومواطنيها. وللمزيد من التفاصيل : راجع :

- د. عبد الهادى السويفى ، محاضرات فى النقود والبنوك، مكتبة كلية التجارة، أسيوط ، ١٩٧٨، ص ص ٩٦ - ٩٧.

١٠- يتضح ذلك بالنظر إلى وضع الملكية الزراعية ، حيث إستأثر ٤٪ من الملاك على حوالى ٢٥٪ من جملة الأراضى الزراعية بينما كان نصيب حوالى ٣٢٪ من الملاك حوالى ٨٪ من جملة الأراضى الزراعية . وهذا يعنى المزيد من سوء التوزيع أنظر :-

- د. رياض الشيخ ، محاضرات فى الإشتراكية ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة١٩٦٤، ص١٨٨.

١١- تعددت التصريحات السياسية التى طمأنت الشعب إلى أن الثورة جاءت لإجراء العديد من الإصلاحات وأنها ستقوم بإصلاح القديم الفاسد وتحل محله الجديد الصالح. أنظر :-

- د. محمد يحيى عويس ، المشاكل الاقتصادية المعاصرة، مكتبة عين شمس ، القاهرة، ١٩٧٧، ص١٧١.

١٢- قرر ميثاق العمل الوطنى نقاط- فى إطار الفلسفة الإشتراكية - لتحقيق رفاهية المواطن والمجتمع . ومن تلك النقاط: تغير علاقات الانتاج لصالح الأغلبية عن طريق ملكية وسائل الإنتاج لهذه الفئة ، عدم السماح لرأس المال الخاص بالسيطرة مرة أخرى على الحالات الاقتصادية ، خلق قطاع عام قوى وقادر على أن يقود عملية التنمية الاقتصادية ، مراعاة تكافؤ الفرص بين المواطنين فى مجالات الصحة والتعليم والتأمينات الاجتماعية... إلخ لضمان إستمرار العلاقات الهيكلية للإنتاج والتوزيع. **أنظر :-**

- الهيئة المصرية العامة للإستعلامات ، ميثاق العمل الوطنى، القاهرة، ١٩٦٢،ص٦٠.

١٣- بينما بلغ متوسط معدل النمو السنوى للأجور خلال الفترة(١٩٦٠/٥٩ - ١٩٦٥/٦٠) نحو ١٠,٢٪ فقد بلغ متوسط معدل النمو السنوى لعوائد حقوق التملك خلال نفس الفترة نحو ٦,٧٪، مما يدعم إتجاه زيادة الأهمية النسبية لصالح الأجور فى مقابل إنخفاض الأهمية النسبية لعوائد حقوق التملك، ومن ثم يمكن إعتبار ذلك مؤشر على زيادة درجة عدالة توزيع الدخل خلال تلك الفترة كنتيجة لتطبيق مبادئ الاشتراكية آنذاك. وخلال نفس الفترة بلغ معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى نحو ٦,٥٪ وتحسنت كفاءة الإستثمار آنذاك لانخفاض معامل رأس المال/الناتج إلى نحو٣.**أنظر:-**

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء ، الكتاب الإحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

- وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للمعلومات، بيانات غير منشورة.

- وزارة التخطيط، مؤشرات النمو الاقتصادى لجمهورية مصر العربية ١٩٦٠/٥٩-١٩٧٢/٧١، يونيو ١٩٧٢.

- M.Abdel- Fadil, Development, Income Distribution, and social change in Rural Egypt, 1952-1970, Cambridge U.P., 1975, P.64.

- د. إبراهيم العيسوى ، " التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الإقتصادى فى سياق التنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٦" ، الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، د. جودة عبد الخالق (محرر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص ص ٢٠١ - ٢٠٣.

١٤- بينما إنخفض متوسط معدل النمو السنوى للأجور خلال الفترة(١٩٦٧-١٩٧٣) إلى نحو ٧,٣٪ فقد إرتفع متوسط معدل النمو السنوى لعوائد حقوق التملك خلال نفس الفترة إلى نحو ٨,٤٪، بما يدفع إلى القول بوجود إتجاه نحو إنخفاض درجة عدالة التوزيع فى تلك الفترة. وخلال نفس الفترة إنخفض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٤,١٨٪ وإنخفضت كفاءة الاستثمار آنذاك لارتفاع معامل رأس المال/ الناتج إلى نحو ٥,٣٥ **أنظر :-**

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

- وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للمتابعة ، بيانات غير منشورة .

- وزارة التخطيط ، مؤشرات النمو الاقتصادى لجمهورية مصر العربية ١٩٦٠/٥٩-١٩٧٢/٧١، يوليو ١٩٧٢.

- د. إبراهيم العيسوى ، التشابكات بين توزيع الدخل والنمو الاقتصادى فى سياق التنمية الاقتصادية فى مصر ١٩٥٢ - ١٩٧٦، مرجع سابق ذكره، ص ص ٢٠٤- ٢٠٥.

١٥- عادل الجيار، سياسات توزيع الدخل فى مصر، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، ١٩٨٣ ، ص ٦٧.

١٦- على الرغم من إرتفاع متوسط معدل النمو السنوى للأجور خلال الفترة (١٩٧٤- ١٩٨٢/٨١) إلى نحو ٢١,٩٪ فقد إرتفع متوسط معدل النمو السنوى لعوائد حقوق التملك خلال نفس الفترة إلى نحو ٢٧,٧٪،وهو ما يشير إلى تناقص درجة عدالة توزيع الدخل خلال تلك الفترة. وخلال نفس الفترة إرتفع معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ١٠,٩٪ وتحسنت كفاءة الإستثمار آنذاك لانخفاض معامل رأس المال/ الناتج إلى نحو ١,٧ . **أنظر :-**

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى، أعداد مختلفة.

- وزارة التخطيط ، الإدارة المركزية للمتابعة ، بيانات غير منشورة.

١٧- إنخفض متوسط معدل النمو السنوى للأجور خلال الفترة (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) إلى نحو ١٦,٦٪ ، كما إنخفض متوسط معدل النمو السنوى لعوائد حقوق التملك خلال نفس الفترة إلى نحو ٢١,٨٪ ، وهو وإن كان يزيد عن معدل نمو الأجور خلال تلك الفترة وهو ما يمكن إعتباره مؤشر لتدهور درجة العدالة فى التوزيع وفقاً لهذا المعيار ، إلا أن معدل النمو فى عوائد حقوق التملك آنذاك يقل عن معدل نموه فى السبعينات وهو ما يبرر التحسن النسبى فى توزيع الدخل. وربما رجع ذلك إلى ما واجه تنفيذ الخطة الخمسية (١٩٨٣/٨٢-١٩٨٧/٨٦) من عدة مشكلات أهمها: (إنهيار أسعار البترول وإنخفاض حصيلة الدولة من صادراته، إنخفاض تحويلات المصريين العاملين بالخارج مع إنخفاض تدفق المعونة الخارجية على المستوى العالمى ، زيادة معدل البطالة وتفاقم مشكلة الديون الخارجية)، بالإضافة إلى إنخفاض معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى إلى نحو ٧,٥٪ وبالتالى إنخفاض كفاءة الإستثمار نتيجة لإرتفاع معامل رأس المال/الناتج إلى نحو ٣,٩. أنظر :-

- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء، الكتاب الاحصائى السنوى ، أعداد مختلفة.

- وزارة التخطيط، الإدارة المركزية للمتابعة ، بيانات غير منشورة.

١٨- د. كريمة كريم، الفقر و توزيع الدخل فى مصر، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط، القاهرة، ١٩٩٤، جدول رقم (٣).

١٩- المرجع السابق، جدول رقم (٤).

٢٠- د. فرج عزت ، عدالة توزيع الدخل والمناهج المعاصرة لتقييم المشروعات الإستثمارية فى الدول النامية، مصر المعاصرة، العدد ٤٠٦، أكتوبر ١٩٨٦، ص٦٩١.

٢١- د. كريمة كريم ، السياسة المالية وتوزيع الدخل فى حضر مصر، مصر المعاصرة ، العددان ٤٠٩، ٤١٠ ، يوليو وأكتوبر ١٩٨٧، ص٢٩.

- د. محمد رضا العدل، " تأثير الضرائب على توزيع الدخل- محاولة إستكشافية لتقدير الإستقرار الضريبى فى مصر " ، الاقتصاد السياسى لتوزيع الدخل فى مصر، د. جودة عبد الخالق (محرر)، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٣، ص٢٤٩.

٢٢- د. محمد رضا العدل، تأثير الضرائب على توزيع الدخل، مرجع سابق ذكره،ص٢٤٩.

٢٣- بينما إنخفض معامل جينى لتوزيع الدخل قبل الضرائب من ٠,٤٤٤٦ عام ١٩٥٩/٥٨ إلى ٠,٤٣١٣ عام ١٩٦٥/٦٤ ثم إلى ٠,٤٠٤٣ عام ١٩٧٥/٧٤، فقد إنخفض معامل جينى لتوزيع الدخل بعد الضرائب غير المباشرة الإجمالية من ٠,٤٤٠٢ عام ١٩٥٩/٥٨ إلى ٠,٤٢٧٦ عام ١٩٦٥/٦٤ ثم إلى ٠,٣٩٨٥ عام ١٩٧٥/٧٤. أنظر :-

- د. محمد رضا العدل، تأثير الضرائب على توزيع الدخل، مرجع سابق ذكره،ص٢٨٨.

- د. محمد رضا العدل، محاضرات فى المشاكل الإقتصادية المعاصرة، الضرائب والعدالة فى مصر،مكتبة التجارة والتعاون، القاهرة، ١٩٧٨، ص ص٨٩-١٠٣.

- El Edel, "Impact of Taxaction on Income Distribution , An Exploratory Attempt to Estimate tax Incidence in Egypt, The political Ecomomy of Income Distribution in Egypt, G. Abdel-Khalek, Holmes & Meier, New York, 1982, P.295.

٢٤- د. باهر محمد عتلم ، أثر برنامج الإصلاح على تخفيض عجز الموازنة العامة فى مصر، مصر المعاصرة، العدد ٤٣١، يناير ١٩٩٣، ص ٦.

٢٥- يعتمد النظام الضريبى المصرى بصفة أساسية على ا لضرائب غير المباشرة، والتى تشكل قرابة ثلثى الحصيلة الضريبية. ويرجع ضعف دور الضرائب المباشرة إلى إنخفاض مستوى الدخول الفردية وسوء توزيع الدخل القومى وانتشار ظاهرة الاستهلاك الذاتى... إلخ. كذلك فإن الأخذ بالتنمية يقتضى ضغط الاستهلاك وتشجيع الإدخار، وهو ما يبرر إعتماد النظام الضريبى المصرى على الضرائب المفروضة على السلع والخدمات. هذا فضلاً عن أن بعض النقص فى الكفاءة فى الأجهزة الفنية والإدارية اللازمة لتطبيق الضرائب

المباشرة - أدت إلى إعتماد مصر على الضرائب غير المباشرة فى نظامها الضريبى. وترجع الزيادة فى حصيلة الضرائب غير المباشرة بصفة أساسية إلى الضريبة على الإستهلاك ثم من بعدها الضريبة العامة على المبيعات، والتى إرتفعت حصيلتها بالفعل من ٣٣٧٣ مليون جنيه فى عام ١٩٩١/٩٠ إلى ٦٣٢٤ مليون جنيه فى عام ١٩٩٢/٩١، وهى أول سنة تطبق فيها ضريبة المبيعات فى مرحلتها الأولى أى بزيادة بلغت ٨٧,٥٪ **راجع :-**

- د. يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، الاسكندرية ، ١٩٨٦، ص ١٢.

- د. السيد عبد المولى ، النظام الضريبى المصرى وإمكانيات تطويره، مصر المعاصرة، العدد ٤٣٢ ، إبريل ١٩٩٣، ص١٩.

- البنك المركزى المصرى، التقارير السنوية، أعداد مختلفة.

- مصلحة الضرائب على المبيعات، الإدارة العامة للشئون المالية والحسابات(إدارة الإيرادات).

٢٦- تقرير لجنة الخطة والموازنة بمجلس الشعب عن مشروع قانون بإصدار قانون الضريبة العامة على المبيعات. الهيئة العامة للمطابع الأميرية ،١٩٩٥، ص ص٤٧- ٦٣.

٢٧- القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن فرض الضريبة العامة على المبيعات، اللائحة التنفيذية لقانون الضريبة العامة على المبيعات.

٢٨- نصر أبو العباس أحمد ، " حصر المجتمع الضريبى لتحقيق العدالة الضريبية عند تطبيق قانون الضريبة العامة على المبيعات"، المؤتمر الضريبى الثامن ، الضريبة العامة على المبيعات، جامعة عين شمس ، كلية التجارة، ٢٥-٢٦ نوفمبر ١٩٩٥، ص ص ١-٣.

٢٩- القانون رقم ١١ لسنة ١٩٩١ بشأن فرض الضريبة العامة على المبيعات.

٣٠- د. باهر محمد عتلم ، مرجع سابق، ص ١٢.

٣١- المرجع السابق، ص ١٣.

٣٢- د. جنات السمالوطى، " الإصلاح المالى والضريبى فى مصر" مؤتمر الإصلاح الاقتصادى وآثاره التوزيعية، قسم الاقتصاد ، كلية الاقتصاد العلوم السياسية ، جامعة القاهرة، ١٩٩٢، ص ص ٤٨- ٤٩.

٣٣- نصر أبو العباس أحمد، " أثر قانون ضريبة المبيعات على الاستثمار فى مصر وحتمية تعديله" ، المؤتمر الضريبى الثامن ، الضريبة العامة على المبيعات، جامعة عين شمس ، كلية التجارة، ٢٥-٢٦ نوفمبر ١٩٩٥، ص٢.

٣٤- أنظر الجدول رقم (١).

٣٥- تم حساب معدل الانخفاض بين فترتى (أكتوبر/ ديسمبر ١٩٩١) و(يناير/مارس١٩٩٢) من الجدول رقم (١).

٣٦- أنظر أيضا الجدول رقم (١).

٣٧- تم حساب معدل النمو بين فترتى(يناير/مارس١٩٩٢) و (إبريل/يونية١٩٩٢) إعتماداً على الجدول رقم (١).

٣٨- أنظر كذلك الجدول رقم (١).

٣٩- تم حساب معدل الإنخفاض بين فترتى(إبريل/يونية١٩٩٢) و(يوليو/سبتمبر١٩٩٢) إعتماداً على الجدول رقم (١).

٤٠- أنظر الجدول رقم (١).

٤١- تم حساب معدل النمو والإنخفاض بين الفترتين المتتاليتين المشار إليهما إستناداً إلى الجدول رقم (١).

٤٢- أنظر الجدول رقم (١).

- الفترات الأربع الربع سنوية للعام الميلادى على التوالى هى : الربع الأول(يناير/مارس) ، والربع الثانى (إبريل/ يونية)، والربع الثالث(يوليو/سبتمبر)، والربع الرابع (أكتوبر/ديسمبر).

٤٣- تم أيضا حساب معدلى النمو والإنخفاض بين الفترتين المتتاليتين المشار إليهما إستناداً إلى الجدول رقم (١).

٤٤- تم كذلك حساب معدلى النمو والانخفاض بين الفترتين المتتاليتين المشار إليهما إستناداً إلى الجدول رقم (١).

٤٥- تم أيضا حساب معدلى النمو والإنخفاض بين الفترتين المتتاليتين المشار إليهما إستناداً إلى الجدول رقم (١).

٤٦- أنظر الجدول رقم (١).

- وقد تم حساب معدلى الإنخفاض والنمو بين الفترتين المتتاليتين المشار إليهما إستناداً إلى الجدول رقم (١).

٤٧- أنظر الجدول رقم (١).

٤٨- أنظر أيضا الجدول رقم (١).

٤٩- راجع كذلك الجدول رقم (١).

٥٠- تم حساب هذا المتوسط من بيانات الجدول رقم (١).

٥١- د. محمد رضا العدل ، تأثير الضرائب على توزيع الدخل، مرجع سابق ذكره، ص ص ٢٧٨- ٢٨٨.

٥٢- الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، بحث الدخل والإنفاق والإستهلاك فى جمهورية مصر العربية ١٩٩١/٩٠، المجلد الأول ، منهجية البحث، القاهرة، ديسمبر ١٩٩٣، ص١/٢٠.

٥٣- حُسبت متوسطات كل من دخل الأسرة الممكن التصرف فيه ودخل الفرد (من ذوى الدخول) فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ من بيانات الجدول رقم (٢).

٥٤- حسبت أيضا متوسطات كل من دخل الأسرة الممكن التصرف فيه ودخل الفرد (من ذوى الدخول) فى عام ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ من بيانات الجدول رقم (٢).

٥٥- أنظر الجدول رقم (٢).

٥٦- حُسبت متوسطات كل من دخل الأسرة الممكن التصرف فيه ودخل الفرد (من ذوى الدخول) فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ من بيانات الجدول رقم (٣).

٥٧- أنظر الجدول رقم (٣).

٥٨- حُسبت متوسطات كل من دخل الأسرة الممكن التصرف فيه ودخل الفرد(من ذوى الدخول) فى عامى ١٩٩١/٩٠ و ١٩٩٦/٩٥ من بيانات الجدول رقم(٤).

٥٩- أنظر الجدول رقم (٤).

٦٠- أنظر الجدول رقم (٥).

٦١- أنظر أيضا الجدول رقم (٥).

٦٢- أنظر كذلك الجدول رقم (٥).

٦٣- أنظر الجدول رقم (٥).

ملحق رقم (١)

إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلى الصافى لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(حضر الجمهورية)

فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠				١٩٩٦/٩٥			
	أنصبة عدد الأسر (س)	أنصبة إجمالى الدخل العائلى (ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة اجمالى الدخل العائلى	أنصبة عدد الأسر (س)	أنصبة إجمالى الدخل العائلى (ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة اجمالى الدخل العائلى
١٥٠٠-	٠,٠٤٤٢	٠,٠٠٧٧	٠,٠٤٤٢	٠,٠٠٧٧	٠,٠١٢٢	٠,٠٠١٥	٠,٠١٢٢	٠,٠٠١٥
١٥٠٠-	٠,٠٤٢٦	٠,٠١٢٣	٠,٠٨٦٨	٠,٠٢٠٠	٠,٠١٧١	٠,٠٠٣٤	٠,٠٢٩٣	٠,٠٠٤٩
٢٠٠٠-	٠,٠٦٦٩	٠,٠٢٤٧	٠,١٥٣٧	٠,٠٤٤٧	٠,٠٢٤٥	٠,٠٠٦٢	٠,٠٥٣٨	٠,٠١١١
٢٥٠٠-	٠,١٦٢١	٠,٠٧٩٩	٠,٣١٥٨	٠,١٢٤٦	٠,٠٦٤٢	٠,٠٢١٦	٠,١١٨٠	٠,٠٣٢٧
٣٥٠٠-	٠,١٧٤٢	٠,١١٢٦	٠,٤٩٠٠	٠,٢٣٧٢	٠,١٠٢٥	٠,٠٤٥٨	٠,٢٢٠٥	٠,٠٧٨٥
٤٥٠٠-	٠,١٨٩٤	٠,١٦٠٥	٠,٦٧٩٤	٠,٣٩٧٧	٠,١٦٦٤	٠,٠٩٧٤	٠,٣٨٦٩	٠,١٧٥٩
٦٠٠٠-	٠,١٥٢٧	٠,١٧٠٩	٠,٨٣٢١	٠,٥٦٨٦	٠,٢٠٧٠	٠,١٦٠٢	٠,٥٠٣٩	٠,٣٣٦١
٨٠٠٠-	٠,١٠٥٦	٠,١٦٤٣	٠,٩٣٧٧	٠,٧٣٢٩	٠,٢١٩٤	٠,٢٣٦٣	٠,٨١٣٣	٠,٥٧٢٤
١٢٠٠٠-	٠,٠٣٢١	٠,٠٧١٠	٠,٩٦٩٨	٠,٨٠٣٩	٠,٠٩٧٧	٠,١٤٩٤	٠,٩١١٠	٠,٧٢١٨
١٦٠٠٠-	٠,٠١٣١	٠,٠٣٨٠	٠,٩٨٢٩	٠,٨٤١٩	٠,٠٣٩٠	٠,٠٧٧٢	٠,٩٥٠٠	٠,٧٩٩٠
٢٠٠٠٠-	٠,٠٠٧٢	٠,٠٢٦٠	٠,٩٩٠١	٠,٨٦٧٩	٠,٠٢١٨	٠,٠٥٣٤	٠,٩٧١٨	٠,٨٥٢٤
٢٥٠٠٠-	٠,٠٠٩٩	٠,١٣٢١	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	٠,٠٢٨٢	٠,١٤٧٦	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠
الجملة	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠			١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠		

المصدر: تم إعداد هذا الملحق من الجدول رقم (٢).

ملحوظة: يمثل منحنى لورنز العلاقة بين التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر و التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة إجمالى الدخل العائلى.

ملحق رقم (٢)

إيجاد معامل جينى للدخل العائلى الصافى لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(حضر الجمهورية)

فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠					١٩٩٦/٩٥				
	س (٪)	ص (٪)	ص جـ-١	س ص	س ص جـ-١	س (٪)	ص (٪)	ص جـ-١	س ص	س ص جـ-١
-١٥٠٠	٤,٤٢	٠,٧٧	-	٣,٤٠٣٤	-	١,٢٢	٠,١٥	-	٠,١٨٣	-
١٥٠٠-٢٠٠٠	٤,٢٦	١,٢٣	٠,٧٧	٥,٢٣٩٨	٣,٢٨٠٢	١,٧١	٠,٣٤	٠,١٥	٠,٥٨١٤	٠,٢٥٦٥
٢٠٠٠-٢٥٠٠	٦,٦٩	٢,٤٧	٢,٠٠	١٦,٥٢٤٣	١٣,٣٨	٢,٤٥	٠,٦٢	٠,٤٩	١,٥١٩	١,٢٠٠٥
٢٥٠٠-٣٥٠٠	١٦,٢١	٧,٩٩	٤,٤٧	١٢٩,٥١٧٩	٧٢,٤٥٨٧	٦,٤٢	٢,١٦	١,١١	١٣,٨٦٧٢	٧,١٢٦٢
٣٥٠٠-٤٥٠٠	١٧,٤٢	١١,٢٦	١٢,٤٦	١٩٦,١٤٩٢	٢١٧,٠٥٣٢	١٠,٢٥	٤,٥٨	٣,٢٧	٤٦,٩٤٥	٣٣,٥١٧٥
٤٥٠٠-٦٠٠٠	١٨,٩٤	١٦,٠٥	٢٣,٤٢	٣٠٣,٩٨٧	٤٤٩,٢٥٦٨	١٦,٦٤	٩,٧٤	٧,٨٥	١٦٢,٠٧٣٦	١٣٠,٦٢٤
٦٠٠٠-٨٠٠٠	١٥,٢٧	١٧,٠٩	٣٩,٧٧	٢٦٠,٩٦٤٣	٦٠٧,٢٨٧٩	٢٠,٧٠	١٦,٠٢	١٧,٥٩	٣٣١,٦١٤	٣٦٤,١١٣
٨٠٠٠-١٢٠٠٠	١٠,٥٦	١٦,٤٣	٥٦,٨٦	١٧٣,٥٠٠٨	٦٠٠,٤٤١٦	٢١,٩٤	٢٣,٦٣	٣٣,٦١	٥١٨,٤٤٢٢	٧٣٧,٤٠٣٤
١٢٠٠٠-١٦٠٠٠	٣,٢١	٧,١٠	٧٣,٢٩	٢٢,٧٩١	٢٣٥,٢٦٠٩	٩,٧٧	١٤,٩٤	٥٧,٢٤	١٤٥,٩٦٣٨	٥٥٩,٢٣٤٨
١٦٠٠٠-٢٠٠٠٠	١,٣١	٣,٨٠	٨٠,٣٩	٤,٩٧٨	١٠٥,٣١٠٩	٣,٩٠	٧,٧٢	٧٢,١٨	٣٠,١٠٨	٢٨١,٥٠٢
٢٠٠٠٠-٢٥٠٠٠	٠,٧٢	٢,٦٠	٨٤,١٩	١,٨٧٢	٦٠,٦١٦٨	٢,١٨	٥,٣٤	٧٩,٩٠	١١,٦٤١٢	١٧٤,١٨٢
٢٥٠٠٠-	٠,٩٩	١٣,٢١	٨٦,٧٩	١٣,٠٧٧٩	٨٥,٩٢٢١	٢,٨٢	١٤,٧٦	٨٥,٢٤	٤١,٦٢٣٢	٢٤٠,٣٧٦٨
الجملة	١٠٠	١٠٠		١١٣٢,٠٠٥٦	٢٤٣٦,٨٨٩١	١٠٠	١٠٠		١٣٠٤,٥٦١٦	٢٥٢٩,٥٣٦٧

ع = ٠,٥ × ١١٣٢,٠٠٥٦ + ٢٤٣٦,٨٨٩١

= ٥٦٦,٠٠٢٨ + ٢٤٣٦,٨٨٩١ = ٣٠٠٢,٨٩١٩

$$\text{معامل جينى} = ١ - \frac{\text{ع}}{٥٠٠٠}$$

$$= ١ - \frac{٣٠٠٢,٨٩١٩}{٥٠٠٠}$$

= ١ - ٠,٦٠٠٥٧٨٣٨ = ٠,٣٩٩٤٢١٦٢

ع = ٠,٥ × ١٣٠٤,٥٦١٦ + ٢٥٢٩,٥٣٦٧

= ٦٥٢,٢٨٠٨ + ٢٥٢٩,٥٣٦٧ = ٣١٨١,٨١٧٥

$$\text{معامل جينى} = ١ - \frac{\text{ع}}{٥٠٠٠}$$

$$= ١ - \frac{٣١٨١,٨١٧٥}{٥٠٠٠}$$

= ١ - ٠,٦٣٦٣٦٣٥ = ٠,٣٦٣٦٣٦٥

ملحق رقم (٣)

إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلى الصافى لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(ريف الجمهورية)

فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠				١٩٩٦/٩٥			
	أنصبة عدد الأسر (س)	أنصبة إجمالى الدخل العائلى (ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة اجمالى الدخل العائلى	أنصبة عدد الأسر (س)	أنصبة إجمالى الدخل العائلى (ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة اجمالى الدخل العائلى
-١٥٠٠	٠,٠٤٧٦	٠,٠٠٩٩	٠,٠٤٧٦	٠,٠٠٩٩	٠,٠٣٠٩	٠,٠٠٥٢	٠,٠٣٠٩	٠,٠٠٥٢
-١٥٠٠	٠,٠٤٩٣	٠,٠١٧١	٠,٠٩٦٩	٠,٠٢٧٠	٠,٠٢٤٢	٠,٠٠٦٧	٠,٠٥٥١	٠,٠١١٩
-٢٠٠٠	٠,٠٧٥٥	٠,٠٣٣٢	٠,١٧٢٤	٠,٠٦٠٢	٠,٠٣٢٥	٠,٠١١٤	٠,٠٨٧٦	٠,٠٢٣٣
-٢٥٠٠	٠,١٨٨٢	٠,١١٠٤	٠,٣٦٠٦	٠,١٧٠٦	٠,١٠٢٩	٠,٠٤٨٤	٠,١٩٠٥	٠,٠٧١٧
-٣٥٠٠	٠,١٨٦٧	٠,١٤٤٧	٠,٥٤٧٣	٠,٣١٥٣	٠,١٤٣٧	٠,٠٨٩٠	٠,٣٣٤٢	٠,١٦٠٧
-٤٥٠٠	٠,١٩٣٩	٠,١٩٥٧	٠,٧٤١٢	٠,٥١١٠	٠,٢١٥٣	٠,١٧٤٣	٠,٥٤٩٥	٠,٣٣٥٠
-٦٠٠٠	٠,١٣٥٢	٠,١٨٠٢	٠,٨٧٦٤	٠,٦٩١٢	٠,٢١٦٢	٠,٢٣٠٨	٠,٧٦٥٧	٠,٥٦٥٨
-٨٠٠٠	٠,٠٧٩٤	٠,١٤٧٦	٠,٩٥٥٨	٠,٨٣٨٨	٠,١٦٧١	٠,٢٤٥٧	٠,٩٣٢٨	٠,٨١١٥
-١٢٠٠٠	٠,٠٢٤٠	٠,٠٦٣٨	٠,٩٧٩٨	٠,٩٠٢٦	٠,٠٣٨٠	٠,٠٧٩٥	٠,٩٧٠٨	٠,٨٩١٠
-١٦٠٠٠	٠,٠٠٩٥	٠,٠٣٢٨	٠,٩٨٩٣	٠,٩٣٥٤	٠,٠١٣٨	٠,٠٣٧٦	٠,٩٨٤٦	٠,٩٢٨٦
-٢٠٠٠٠	٠,٠٠٥٣	٠,٠٢٢٨	٠,٩٩٤٦	٠,٩٥٨٢	٠,٠٠٨١	٠,٠٢٧٧	٠,٩٩٢٧	٠,٩٥٦٣
-٢٥٠٠٠	٠,٠٠٥٤	٠,٠٤١٨	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	٠,٠٠٧٣	٠,٠٤٣٧	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠
الجملة	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠			١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠		

المصدر: تم إعداد هذا الملحق من الجدول رقم (٣).

ملحوظة: يمثل منحنى لورنز العلاقة بين التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر و التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة إجمالى الدخل العائلى.

ملحق رقم (٤)

إيجاد معامل جينى للدخل العائلى الصافى لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(ريف الجمهورية)

فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠					١٩٩٦/٩٥				
	س (٪)	ص (٪)	ص جـ-١	س ص	س ص جـ-١	س (٪)	ص (٪)	ص جـ-١	س ص	س ص جـ-١
-١٥٠٠	٤,٧٦	٠,٩٩	-	٤,٧١٢٤	-	٣,٠٩	٠,٥٢	-	١,٦٠٦٨	-
١٥٠٠-٣٠٠٠	٤,٩٣	١,٧١	٠,٩٩	٨,٤٣٠٣	٤,٨٨٠٧	٢,٤٢	٠,٦٧	٠,٥٢	١,٦٢١٤	١,٢٥٨٤
٣٠٠٠-٥٠٠٠	٧,٥٥	٣,٣٢	٢,٧٠	٢٥,٠٦٦	٢٠,٣٨٥	٣,٢٥	١,١٤	١,١٩	٣,٧٠٥	٣,٨٦٧٥
٥٠٠٠-٧٥٠٠	١٨,٨٢	١١,٠٤	٦,٠٢	٢٠٧,٧٧٢٨	١١٣,٢٩٦٤	١٠,٢٩	٤,٨٤	٢,٣٣	٤٩,٨٠٣٦	٢٣,٩٧٥٧
٧٥٠٠-١٠٠٠٠	١٨,٦٧	١٤,٤٧	١٧,٠٦	٢٧٠,١٥٤٩	٣١٨,٥١٠٢	١٤,٣٧	٨,٩٠	٧,١٧	١٢٧,٨٩٣	١٠٣,٠٣٢٩
١٠٠٠٠-١٥٠٠٠	١٩,٣٩	١٩,٥٧	٣١,٥٣	٣٧٩,٤٦٢٣	٦١١,٣٦٦٧	٢١,٥٣	١٧,٤٣	١٦,٠٧	٣٧٥,٢٦٧٩	٣٤٥,٩٨٧١
١٥٠٠٠-٢٠٠٠٠	١٣,٥٢	١٨,٠٢	٥١,١٠	٢٤٣,٦٣٠٤	٦٩٠,٨٧٢	٢١,٦٢	٢٣,٠٨	٣٣,٥٠	٤٩٨,٩٨٩٦	٧٢٤,٢٧
٢٠٠٠٠-٣٠٠٠٠	٧,٩٤	١٤,٧٦	٦٩,١٢	١١٧,١٩٤٤	٥٤٨,٨١٢٨	١٦,٧١	٢٤,٥٧	٥٦,٥٨	٤١٠,٥٦٤٧	٩٤٥,٤٥١٨
٣٠٠٠٠-٤٠٠٠٠	٢,٤٠	٦,٣٨	٨٣,٨٨	١٥,٣١٢	٢٠١,٣١٢	٣,٨٠	٧,٩٥	٨١,١٥	٣٠,٢١	٣٠٨,٣٧
٤٠٠٠٠-٥٠٠٠٠	٠,٩٥	٣,٢٨	٩٠,٢٦	٣,١١٦	٨٥,٧٤٧	١,٣٨	٣,٧٦	٨٩,١٠	٥,١٨٨٨	١٢٢,٩٥٨
٥٠٠٠٠-٧٥٠٠٠	٠,٥٣	٢,٢٨	٩٣,٥٤	١,٢٠٨٤	٤٩,٥٧٦٢	٠,٨١	٢,٧٧	٩٢,٨٦	٢,٢٤٣٧	٧٥,٢١٦٦
٧٥٠٠٠-١٠٠٠٠٠	٠,٥٤	٤,١٨	٩٥,٨٢	٢,٢٥٧٢	٥١,٧٤٢٨	٠,٧٣	٤,٣٧	٩٥,٦٣	٣,١٩٠١	٦٩,٨٠٩٩
الجملة	١٠٠	١٠٠		١٢٧٨,٣١٧١	٢٦٩٦,٥٠١٨	١٠٠	١٠٠		١٥١٠,٢٨٤٦	٢٧٢٤,١٩٧٩

ع = ٠,٥ × ٢٦٩٦,٥٠١٨ + ١٢٧٨,٣١٧١ × ٠,٥

= ٣٣٣٥,٦٦٠٣٥ = ٢٦٩٦,٥٠١٨ + ٦٣٩,١٥٨٥٥

معامل جينى = ١ - ع / ٥٠٠٠

= ١ - ٣٣٣٥,٦٦٠٣٥ / ٥٠٠٠

= ١ - ٠,٦٦٧١٣٢٠٦ = ٠,٣٣٢٨٦٧٩٣

ع = ٠,٥ × ٢٧٢٤,١٩٧٩ + ١٥١٠,٢٨٤٦

= ٣٤٧٩,٣٤٠٢ = ٢٧٢٤,١٩٧٩ + ٧٥٥,١٤٢٣

معامل جينى = ١ - ع / ٥٠٠٠

= ١ - ٣٤٧٩,٣٤٠٢ / ٥٠٠٠

= ١ - ٠,٦٩٥٨٦٨٠٤ = ٠,٣٠٤١٣١٩٦

ملحق رقم (٥)

إشتقاق منحنى لورنز للدخل العائلى الصافى لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(على المستوى القومى)

فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠				١٩٩٦/٩٥			
	أنصبة عدد الأسر (س)	أنصبة إجمالى الدخل العائلى (ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة اجمالى الدخل العائلى	أنصبة عدد الأسر (س)	أنصبة إجمالى الدخل العائلى (ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة اجمالى الدخل العائلى
١٥٠٠-	٠,٠٤٥٦	٠,٠٠٨٥	٠,٠٤٥٦	٠,٠٠٨٥	٠,٠٢٢٥	٠,٠٠٣٢	٠,٠٢٢٥	٠,٠٠٣٢
١٥٠٠-	٠,٠٤٥٤	٠,٠١٤١	٠,٠٩١٠	٠,٠٢٢٦	٠,٠٢١٠	٠,٠٠٤٩	٠,٠٤٣٥	٠,٠٠٨١
٢٠٠٠-	٠,٠٧٠٤	٠,٠٢٧٩	٠,١٦١٤	٠,٠٥٠٥	٠,٠٢٨٩	٠,٠٠٨٧	٠,٠٧٢٤	٠,٠١٦٨
٢٥٠٠-	٠,١٧٢٩	٠,٠٩١٢	٠,٣٣٤٣	٠,١٤١٧	٠,٠٨٥٦	٠,٠٣٤٢	٠,١٥٨٠	٠,٠٥١٠
٣٥٠٠-	٠,١٧٩٣	٠,١٢٤٥	٠,٥١٣٦	٠,٢٦٦٢	٠,١٢٥٣	٠,٠٦٦٢	٠,٢٨٣٣	٠,١١٧٢
٤٥٠٠-	٠,١٩١٢	٠,١٧٣٥	٠,٧٠٤٨	٠,٤٣٩٧	٠,١٩٣٤	٠,١٣٣٧	٠,٤٧٦٧	٠,٢٥٠٩
٦٠٠٠-	٠,١٤٥٥	٠,١٧٤٣	٠,٨٥٠٣	٠,٦١٤٠	٠,٢١٢١	٠,١٩٣٥	٠,٦٨٨٨	٠,٤٤٤٤
٨٠٠٠-	٠,٠٩٤٨	٠,١٥٨١	٠,٩٤٥١	٠,٧٧٢١	٠,١٩٠٥	٠,٢٤٠٨	٠,٨٧٩٣	٠,٦٨٥٢
١٢٠٠٠-	٠,٠٢٨٧	٠,٠٦٨٤	٠,٩٧٣٨	٠,٨٤٠٥	٠,٠٦٤٧	٠,١١٦٤	٠,٩٤٤٠	٠,٨٠١٦
١٦٠٠٠-	٠,٠١١٧	٠,٠٣٦١	٠,٩٨٥٥	٠,٨٧٦٦	٠,٠٢٥١	٠,٠٥٨٥	٠,٩٦٩١	٠,٨٦٠١
٢٠٠٠٠-	٠,٠٠٦٤	٠,٠٢٤٨	٠,٩٩١٩	٠,٩٠١٤	٠,٠١٤٢	٠,٠٤١٣	٠,٩٨٣٣	٠,٩٠١٤
٢٥٠٠٠-	٠,٠٠٨١	٠,٠٩٨٦	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	٠,٠١٦٧	٠,٠٩٨٦	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠
الجملة	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠			١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠		

المصدر: تم إعداد هذا الملحق من الجدول رقم (٤).

ملحوظة: يمثل منحنى لورنز العلاقة بين التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة عدد الأسر و التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة إجمالى الدخل العائلى.

ملحق رقم (٦)

إيجاد معامل جينى للدخل العائلى الصافى لأسر العينة حسب فئات الدخل العائلى

فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

(على المستوى القومى)

فئات الدخل العائلى	١٩٩١/٩٠					١٩٩٦/٩٥				
	س (٪)	ص (٪)	ص ـ١	س ص	س ص ـ١	س (٪)	ص (٪)	ص ـ١	س ص	س ص ـ١
-١٥٠٠	٤,٥٦	٠,٨٥	-	٣,٨٧٦	-	٢,٢٥	٠,٣٢	-	٠,٧٢	-
١٥٠٠-٢٠٠٠	٤,٥٤	١,٤١	٠,٨٥	٦,٤٠١٤	٣,٨٥٩	٢,١٠	٠,٤٩	٠,٣٢	١,٠٢٩	٠,٦٧٢
٢٠٠٠-٢٥٠٠	٧,٠٤	٢,٧٩	٢,٢٦	١٩,٦٤١٦	١٥,٩١٠٤	٢,٨٩	٠,٨٧	٠,٨١	٢,٥١٤٣	٢,٣٤٠٩
٢٥٠٠-٣٥٠٠	١٧,٢٩	٩,١٢	٥,٠٥	١٥٧,٦٨٤٨	٨٧,٣١٤٥	٨,٥٦	٣,٤٢	١,٦٨	٢٩,٢٧٥٢	١٤,٣٨٠٨
٣٥٠٠-٤٥٠٠	١٧,٩٣	١٢,٤٥	١٤,١٧	٢٢٣,٢٢٨٥	٢٥٤,٠٦٨١	١٢,٥٣	٦,٦٢	٥,١٠	٨٢,٩٤٨٦	٦٣,٩٠٣
٤٥٠٠-٦٠٠٠	١٩,١٢	١٧,٣٥	٢٦,٦٢	٣٣١,٧٣٢	٥٠٨,٩٧٤٤	١٩,٣٤	١٣,٣٧	١١,٧٢	٢٥٨,٥٧٥٨	٢٢٦,٦٦٤٨
٦٠٠٠-٨٠٠٠	١٤,٥٥	١٧,٤٣	٤٣,٩٧	٢٥٣,٦٠٦٥	٦٣٩,٧٦٣٥	٢١,٢١	١٩,٣٥	٢٥,٠٩	٤١٠,٤١٣٥	٥٣٢,١٥٨٩
٨٠٠٠-١٢٠٠٠	٩,٤٨	١٥,٨١	٦١,٤٠	١٤٩,٨٧٨٨	٥٨٢,٠٧٢	١٩,٠٥	٢٤,٠٨	٤٤,٤٤	٤٥٨,٧٢٤	٨٤٦,٥٨٢
١٢٠٠٠-١٦٠٠٠	٢,٨٧	٦,٨٤	٧٧,٢١	١٩,٦٣٠٨	٢٢١,٥٩٢٧	٦,٤٧	١١,٦٤	٦٨,٥٢	٧٥,٣١٠٨	٤٤٣,٣٢٤٤
١٦٠٠٠-٢٠٠٠٠	١,١٧	٣,٦١	٨٤,٠٥	٤,٢٢٣٧	٩٨,٣٣٨٥	٢,٥١	٥,٨٥	٨٠,١٦	١٤,٦٨٣٥	٢٠١,٢٠١٦
٢٠٠٠٠-٢٥٠٠٠	٠,٦٤	٢,٤٨	٨٧,٦٦	١,٥٨٧٢	٥٦,١٠٢٤	١,٤٢	٤,١٣	٨٦,٠١	٥,٨٦٤٦	١٢٢,١٣٤٢
٢٥٠٠٠-	٠,٨١	٩,٨٦	٩٠,١٤	٧,٩٨٦٦	٧٣,٠١٣٤	١,٦٧	٩,٨٦	٩٠,١٤	١٦,٤٦٦٢	١٥٠,٥٣٣٨
الجملة	١٠٠	١٠٠		١١٧٩,٤٧٧٩	٢٥٤١,٠٠٨٩	١٠٠			١٣٥٦,٥٢٥٥	٢٦٠٣,٨٩٦٤

ع = ٠,٥ × ٢٥٤١,٠٠٨٩ + ١١٧٩,٤٧٧٩

= ٣١٣٠,٧٤٧٨٥

معامل جينى = ١ - ع / ٥٠٠٠

= ١ - ٣١٣٠,٧٤٧٨٥ / ٥٠٠٠

= ١ - ٠,٦٢٦١٤٩٥٧ = ٠,٣٧٣٨٥٠٤٣

ع = ٠,٥ × ٢٦٠٣,٨٩٦٤ + ١٣٥٦,٥٢٥٥

= ٣٢٨٢,١٥٩١٥

معامل جينى = ١ - ع / ٥٠٠٠

= ١ - ٣٢٨٢,١٥٩١٥ / ٥٠٠٠

= ١ - ٠,٦٥٦٤٣١٨٣ = ٠,٣٤٣٥٦٨١٧

ملحق رقم (٧)

إشتقاق منحنى لورنز لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى-
على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية (متضمنة ضريبة المبيعات) -
فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

مجموعات الانفاق الاستهلاكى الرئيسية	١٩٩١/٩٠				١٩٩٦/٩٥			
	أنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى لأسرة(س)	أنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية(ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى لأسرة	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية	أنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى لأسرة(س)	أنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية(ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى لأسرة	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية
الأولى	٠,٠٥٤٢٣	٠,١	٠,٠٥٤٢٣	٠,١	٠,٠٥٠٨٤	٠,١	٠,٠٥٠٨٤	٠,١
الثانية	٠,٠٤٤٥	٠,١	٠,٠٥٨٦٨	٠,٢	٠,٠٣٧١	٠,١	٠,٠٥٤٥٥	٠,٢
الثالثة	٠,٠٨٠٢	٠,١	٠,٠٦٦٧٠	٠,٣	٠,٠٩٢١	٠,١	٠,٠٦٣٧٦	٠,٣
الرابعة	٠,٠٩٥٥	٠,١	٠,٠٧٦٢٥	٠,٤	٠,١٠٠١	٠,١	٠,٠٧٣٧٧	٠,٤
الخامسة	٠,٠٤٥٩	٠,١	٠,٠٨٠٨٤	٠,٥	٠,٠٤٥٩	٠,١	٠,٠٧٨٣٦	٠,٥
السادسة	٠,٠٣٩٧	٠,١	٠,٠٨٤٨١	٠,٦	٠,٠٣٨٤	٠,١	٠,٠٨٢٢٠	٠,٦
السابعة	٠,٠٤٧٤	٠,١	٠,٠٨٩٥٥	٠,٧	٠,٠٤٨٤	٠,١	٠,٠٨٧٠٤	٠,٧
الثامنة	٠,٠٢٣٥	٠,١	٠,٠٩١٩٠	٠,٨	٠,٠٤٠٥	٠,١	٠,٠٩١٠٩	٠,٨
التاسعة	٠,٠٢٥٣	٠,١	٠,٠٩٤٤٣	٠,٩	٠,٠٣٦٨	٠,١	٠,٠٩٤٧٧	٠,٩
العاشرة	٠,٠٥٥٧	٠,١	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	٠,٠٥٢٣	٠,١	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠
الجملة	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠			١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠		

المصدر: تم إعداد هذا الملحق من الجدول رقم (٦).

ملحوظة: يمثل منحنى لورنز العلاقة بين التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة و التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية.

ملحق رقم (٨)

إيجاد معامل جينى لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى -
على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية (متضمنة ضريبة المبيعات)
فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

مجموعات الإنفاق الاستهلاكى الرئيسية	١٩٩١/٩٠					١٩٩٦/٩٥				
	س (٪)	ص (٪)	ص جـ-١	س ص	س ص جـ-١	س (٪)	ص (٪)	ص جـ-١	س ص	س ص جـ-١
الأولى	٥٤,٢٣	١٠	-	٥٤٢,٣	-	٥٠,٨٤	١٠	-	٥٠٨,٤	-
الثانية	٤,٤٥	١٠	١٠	٤٤,٥	٤٤,٥	٣,٧١	١٠	١٠	٣٧,١	٣٧,١
الثالثة	٨,٠٢	١٠	٢٠	٨٠,٢	١٦٠,٤	٩,٢١	١٠	٢٠	٩٢,١	١٨٤,٢
الرابعة	٩,٥٥	١٠	٣٠	٩٥,٥	٢٨٦,٥	١٠,٠١	١٠	٣٠	١٠٠,١	٣٠٠,٣
الخامسة	٤,٥٩	١٠	٤٠	٤٥,٩	١٨٣,٦	٤,٥٩	١٠	٤٠	٤٥,٩	١٨٣,٦
السادسة	٣,٩٧	١٠	٥٠	٣٩,٧	١٩٨,٥	٣,٨٤	١٠	٥٠	٣٨,٤	١٩٢,٠
السابعة	٤,٧٤	١٠	٦٠	٤٧,٤	٢٨٤,٤	٤,٨٤	١٠	٦٠	٤٨,٤	٢٩٠,٤
الثامنة	٢,٣٥	١٠	٧٠	٢٣,٥	١٦٤,٥	٤,٠٥	١٠	٧٠	٤٠,٥	٢٨٣,٥
التاسعة	٢,٥٣	١٠	٨٠	٢٥,٣	٢٠٢,٤	٣,٦٨	١٠	٨٠	٣٦,٨	٢٩٤,٤
العاشرة	٥,٥٧	١٠	٩٠	٥٥,٧	٥٠١,٣	٥,٢٣	١٠	٩٠	٥٢,٣	٤٧٠,٧
الجملة	١٠٠	١٠٠		١٠٠٠	٢٠٢٦,١	١٠٠	١٠٠		١٠٠٠	٢٢٣٦,٢

ع = ٠,٥ × ١٠٠٠ + ٢٠٢٦,١

= ٥٠٠ + ٢٠٢٦,١ = ٢٥٢٦,١

$$\text{معامل جينى} = ١ - \frac{\text{ع}}{٥٠٠٠}$$

$$= ١ - \frac{٢٥٢٦,١}{٥٠٠٠}$$

= ١ - ٠,٥٠٥٢٢ = ٠,٤٩٤٧٨

ع = ٠,٥ × ١٠٠٠ + ٢٢٣٦,٢

= ٥٠٠ + ٢٢٣٦,٢ = ٢٧٣٦,٢

$$\text{معامل جينى} = ١ - \frac{\text{ع}}{٥٠٠٠}$$

$$= ١ - \frac{٢٧٣٦,٢}{٥٠٠٠}$$

= ١ - ٠,٥٤٧٢٤ = ٠,٤٥٢٧٦

ملحق رقم (٩)

إشتقاق منحنى لورنز لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى-
على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية (بدون ضريبة المبيعات)
فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

مجموعات الانفاق الاستهلاكى الرئيسية	١٩٩١/٩٠				١٩٩٦/٩٥			
	أنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة(س)	أنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية(ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية	أنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة(س)	أنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية(ص)	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة	التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية
الأولى	٠,٠٥٤٩١	٠,١	٠,٠٥٤٩١	٠,١	٠,٠٥٣١٦	٠,١	٠,٠٥٣١٦	٠,١
الثانية	٠,٠٣٩٦	٠,١	٠,٠٥٨٨٧	٠,٢	٠,٠١٤٨	٠,١	٠,٠٥٤٦٤	٠,٢
الثالثة	٠,٠٨١٣	٠,١	٠,٠٦٧٠٠	٠,٣	٠,٠٩٨٠	٠,١	٠,٠٦٤٤٤	٠,٣
الرابعة	٠,٠٩٦٣	٠,١	٠,٠٧٦٦٣	٠,٤	٠,١٠٣٦	٠,١	٠,٠٧٤٨٠	٠,٤
الخامسة	٠,٠٤٦٧	٠,١	٠,٠٨١٣٠	٠,٥	٠,٠٤٩٤	٠,١	٠,٠٧٩٧٤	٠,٥
السادسة	٠,٠٤٠٠	٠,١	٠,٠٨٥٣٠	٠,٦	٠,٠٣٩٧	٠,١	٠,٠٨٣٧١	٠,٦
السابعة	٠,٠٤٨٠	٠,١	٠,٠٩٠١٠	٠,٧	٠,٠٥١٤	٠,١	٠,٠٨٨٨٥	٠,٧
الثامنة	٠,٠٢٣٨	٠,١	٠,٠٩٢٤٨	٠,٨	٠,٠٤٤٣	٠,١	٠,٠٩٣٢٨	٠,٨
التاسعة	٠,٠٢٥٤	٠,١	٠,٠٩٥٠٢	٠,٩	٠,٠٣٩٠	٠,١	٠,٠٩٧١٨	٠,٩
العاشرة	٠,٠٤٩٨	٠,١	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠	٠,٠٢٨٢	٠,١	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠
الجملة	١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠			١,٠٠٠٠	١,٠٠٠٠		

المصدر: تم إعداد هذا الملحق من الجدول رقم (٧).

ملحوظة: يمثل منحنى لورنز العلاقة بين التكرار المتجمع الصاعد لأنصبة متوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة والتكرار المتجمع الصاعد لأنصبة مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية.

ملحق رقم (١٠)

إيجاد معامل جينى لمتوسط الإنفاق الإستهلاكى للأسرة - على المستوى القومى - على مجموعات الإنفاق الإستهلاكى الرئيسية (بدون ضريبة المبيعات) فى بحث ١٩٩١/٩٠ مقارناً ببحث ١٩٩٦/٩٥

مجموعات الانفاق الاستهلاكى الرئيسية	١٩٩١/٩٠					١٩٩٦/٩٥				
	س (٪)	ص (٪)	ص جـ-١	س ص	س ص جـ-١	س (٪)	ص (٪)	ص جـ-١	س ص	س ص جـ-١
الأولى	٥٤,٩١	١٠	-	٥٤٩,١	-	٥٣,١٦	١٠	-	٥٣١,٦	-
الثانية	٣,٩٦	١٠	١٠	٣٩,٦	٣٩,٦	١,٤٨	١٠	١٠	١٤,٨	١٤,٨
الثالثة	٨,١٣	١٠	٢٠	٨١,٣	١٦٢,٦	٩,٨٠	١٠	٢٠	٩٨,٠	١٩٦,٠
الرابعة	٩,٦٣	١٠	٣٠	٩٦,٣	٢٨٨,٩	١٠,٣٦	١٠	٣٠	١٠٣,٦	٣١٠,٨
الخامسة	٤,٦٧	١٠	٤٠	٤٦,٧	١٨٦,٨	٤,٩٤	١٠	٤٠	٤٩,٤	١٩٧,٦
السادسة	٤,٠٠	١٠	٥٠	٤٠,٠	٢٠٠,٠	٣,٩٧	١٠	٥٠	٣٩,٧	١٩٨,٥
السابعة	٤,٨٠	١٠	٦٠	٤٨,٠	٢٨٨,٠	٥,١٤	١٠	٦٠	٥١,٤	٣٠٨,٤
الثامنة	٢,٣٨	١٠	٧٠	٢٣,٨	١٦٦,٦	٤,٤٣	١٠	٧٠	٤٤,٣	٣١٠,١
التاسعة	٢,٥٤	١٠	٨٠	٢٥,٤	٢٠٣,٢	٣,٩٠	١٠	٨٠	٣٩,٠	٣١٢,٠
العاشرة	٤,٩٨	١٠	٩٠	٤٩,٨	٤٤٨,٢	٢,٨٢	١٠	٩٠	٢٨,٢	٢٥٣,٨
الجملة	١٠٠	١٠٠		١٠٠٠	١٩٨٣,٩	١٠٠	١٠٠		١٠٠٠	٢١٠٢

ع = ٠,٥ × ١٠٠٠ + ١٩٨٣,٩

= ٥٠٠ + ١٩٨٣,٩ = ٢٤٨٣,٩

$$\text{معامل جينى} = ١ - \frac{\text{ع}}{٥٠٠٠}$$

$$= ١ - \frac{٢٤٨٣,٩}{٥٠٠٠}$$

= ١ - ٠,٤٩٦٧٨ = ٠,٥٠٣٢٢

ع = ٠,٥ × ١٠٠٠ + ٢١٠٢

= ٥٠٠ + ٢١٠٢ = ٢٦٠٢

$$\text{معامل جينى} = ١ - \frac{\text{ع}}{٥٠٠٠}$$

$$= ١ - \frac{٢٦٠٢}{٥٠٠٠}$$

= ١ - ٠,٥٢٠٤ = ٠,٤٧٩٦